

المقولات العشر

صمّو وضم له
الدكتور
ممدوح حقيقي

تأليف
العلامة الشيخ
محمد حنّي البليدي

مخطوط نادر بخط المؤلف نفسه
شرحه عدد من علماء عصره

باسمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ

منذ انتصب الانسان على قدميه ، وأطلق يديه تعملان في جلب المنفعة له ودفع الضر والأذى عنه ، تخلص من حيوانيته — اذ كان يسمى فيها على أربع — وتقاوم مع بنى فصيلته الجديدة بالصوت وبالاشارة ، واستطاع أن يورث حصيلة تجاربه أبناءه وأحفاده بما ركب من ألفاظ .. ومنذ سجل الانسان لغته بالحروف ، درجت به الحضارة على دولابها تجمع نتائج التجربة الى مثيلاتها وتولد منهما فكرة جديدة وابتكارا جديدا ، وتستنتج فائدة جديدة تضيفها الى نتائج سواها من التجاريب ، تركم بعضها فوق بعض ، تغنى بها وتتسارع راکضة وتتواثب حتى طفرت عن الارض وحاقت في الجو كالطير ، ثم اندفعت الى القمر والافلاك حزمة من نور وسرا من الاسرار ، لا ندرى مدى ما يتفجر عنه الفكر الخلاق من وراء ذلك .

تخوف الانسان من غده المبهم فطلق يخطرن ما يجابه به الجوع والبرد والخوف المتوقع . ويجمع الشئ الى شبيهه ، ويضم الحيوان المستألف الخادم الى قرينه ، ويحتفظ به الى حين حاجته . فان افتقد منه شيئا عرفه بصفاته . وان أبق منه حيوان فأدرکه ضمه الى رفاته ... واحتاج في احصاء ملكيته الى العد ، فأخذ يقيس المعدود على أصابع كفه ، فاذا زاد قاسه على أصابع الكفين معا . فاذا كثر ناظره الى ما في قدميه من أصابع كذلك . فاذا فاض عنها عجز عن تعداده ووصفه بالكثرة وجعلها كثرة قليلة وكثرة كثيرة ثم ما زال يتقدم على الدهور حتى قدر على تجريد العدد من المعدود، فانطلق في آفاق فكر جديدة ، جمع فيها الاعداد وطرحها وضربها وقسمها ثم ارتفع

من فوقها الى الجبر ، فجرد العدد من معناه المحدود ومضى فوق الحساب، فخلق فوق السحاب .

وكما استطاع الانسان تجريد العدد من المحدود ، أمكنه كذلك تجريد المعنى من الحرف ، والفكرة من الكلمة ، فتخيل وتوهم وتفلسف ما شاء له الخيال والوهم والفلسفة . لكن من يدري كم من قرون أتت على الانسان وهو يجاهد المجهول ويصارع المبهم حتى استطاع الاستعلاء على المادة بالمعنى ، والتحويم فوق شاطئ التجريد المغمض وحفافي الفكرة الصائبة، فتخيل الفراغ المطلق ، وحصر الزمان بقانون رياضي مجرد ، ورسم المكان بغير مكين ... ؟ !

كم من دهور توالفت على البشر حتى استطاعوا الانطلاق من المحسوس الى المجرد . واذا نظرنا اليوم الى العلوم الرياضية – وهي آلة الآلات ، كما يقول باكون (1) Bacon فرأيناها محض عقلية ، رنونا الى الدهور الطويلة المديدة التي خلفها الانسان وراءه ، وهو ينتقل بها تدريجيا في أطوار التجريب الحسى ، الى حيث وصلت اليوم من سمو ، بقلوب ملؤها التعجب والتقديس ، للعقل البشرى المتطور فى اتجاه مستمر مستقيم ، كلما انبثق علم جديد أضافه الى أضمامة العلوم الاخرى ، واختزله بالاسلوب الرياضى ، يربط الأشباه بالأشباه ويقرن الامثال بالامثال ، ليعلو عن قاع التفرد الى آفاق التعميم والكليات ...

من هنا أخذت العلوم اتجاهها السليم ، وكان أريسطو Aristote أول من تنبه الى ظاهرة التعميم فسجلها بقوله : « لا علم الا فى الكليات » . ومنذ يومذاك ، والفلاسفة على اطلاقهم ، والعلماء على اختلاف مشاربهم ، يضمون أفراد النوع المتنافرة فى قانون واحد ، يغلوها جميعا ويسود ، فيسهلون بحثها ومقارنتها بسواها ، والرجوع الى قواعدها العامة بيسر وبساطة .

1 — فرنسيس باكون (1561 – 1626) فيلسوف انكليزي رحب التفكير ، ولد فى لندن . كان من اوائل مبتكري الطرق التجريبية فى العلوم بكتابه المشهور Instauratio magna . ووضع للتحريات العلمية أسس استقلالها بعيدا عن مبادئ السلطة الضاغطة للأساليب المدرسية الاتباعية السائدة فى عصره ، كما وضع تصنيفا جديدا للعلوم ، ونظرية جديدة للاستنباط فى كتابه

Novum organum

وإذا كانت آفة العلم التعميم الفج ، فان التضج اللاحق يعد له على أى حال ، وما دامت البشرية فى تقدم متصل الحلقات ، متساق الخطوات ، فلا خوف من التعميم المبدئى ، اذ هو خطوة فى المجهول ، تكشف عن الخطأ فتصلحه ، والنقص فترمه ، وتتكشف هى نفسها أمام الحقيقة فتعدل .

ولقد درس أريسطو مظاهر المعرفة التى توصل إليها عصره ، فوجدها تقوم على عشرة أسس ، منها ينطلق الفكر المستقيم فى اتجاهه نحو التعميم ، وعليها يبنى . فجمعها وشرحها شرحا مبدئيا وسماها المقولات ، وهى :

1 - الجوهر ، 2 - الكم ، 3 - الكيف ، 4 - الاضافة ، 5 - الأين ، 6 - المتى ، 7 - الوضع ، 8 - الملك ، 9 - الفعل ، 10 - الانفعال ،

وما زال الفلاسفة منذ ذلك اليوم ، لا يملون شرحها وعرضها فى كساء جديد . وتعلق بها الفلاسفة المسلمون - وبخاصة بعد القرن الخامس - تعلقا شديدا ، وجعلوها أصلا من أصول المنطق الصورى ، لا غنى عنه . وتوصل المتأخرون منهم فى شرحها الى مستوى عال جدا من الفهم ، على قدر ما تسمح به مستويات المعرفة العلمية التى حصلوا عليها . وفى رأينا أن الشرح المنسوب للبيلىدى خيرها وأدقها بلا نزاع .

وأريسطو هذا ، فيلسوف اليونان القديما ، وزعيم العقل الفلسفى حتى أواخر القرون الوسطى . ولد فى مدينة ستاجير Stagire بمكدونيا Macédoine عام 384 ق م وتوفى فى ثالسيس Chalcis بأوبى Eubée عام 322 ق م . وكان صديقا للاسكندر الاكبر (2) وأستاذه . خلد فى تاريخ الفكر الانسانى بعقله الجبار ومؤلفاته الرائعة كأنما سبق عصره بقرون . كان فيلسوفا نسيج وحده ، يصير على أن الطبيعة بجماعها تتجه اتجاهها نضاليا مستمرا لترتفع من عالم المادة الى عالم الفكرة ، ومن التثشتت والتنافر الى التقارب والانسجام والتوحد . وأيد رأيه هذا ، اذ جمع أصولا

الاسكندر الاكبر (356 - 323 ق م) هو ابن فيليب ملك مكدونيا . وامه اوليمبيس المشهورة بجمالها وذكاها .

اخضع لحكمه بلاد اليونان وآسيا الصغرى والهلال الخصيب وبابل وبلاد فارس وشمالى الهند ومصر . . . كل ذلك بسرعة خاطفة مذهنة ، اشتهر على صغر سنه بعقريته الحربية وتخطيط المعارك والاستراتيجية العسكرية وقدرته الادارية . حتى لقد حاول الغاء فكرة « غالب ومغلوب » ومازج بين الشعوب التى حكمها ليستخلص منها شعبا واحدا ، وزوج فى يوم واحد ، وتحت تأثير هذه الفكرة ، عشرات الألوف من جنده وضباطه بتساء من الشعوب التى خضعت له .

ومن المدن التى أطلق اسمه عليها : الاسكندرية فى مصر ، والاسكندرونه فى سوريا . والاسكندرية فى بيموتى بايطاليا ، والكسندروبوايس فى اليونان .

عشرة للفكر ، ادعى بأنها مجموع الأجناس الكبرى التي تنتظم تحتها الأمور المتشابهة ، وسماها المقولات - كما تقدم - . .
وسيطرت فلسفة أريسطو على العقل البشري سيطرة تامة ، خصوصا ابان القرون الوسطى ، لم ينج من سيطرته الفكرية أحد من الفلاسفة الا ديكارت (3) Descartes (1596 - 1650 ب م) وكان قد تأثر به في مطلع حياته العلمية تأثرا بالغا ، ثم استقل عنه واستن لنفسه فلسفة جديدة مبنية على الشك الحذر البناء . وجاء بعده كانت (4) Kant (1724 - 1804 ب م) فعدل في مقولاته بعض التعديل ، وزاد عليها مقولتين أخريين هما :

1 - النفس ، 2 - الاثبات

واختلف المناطقة المسلمون في بعض هذه المقولات ، فقبلها بعضهم كما وضعها أريسطو واستبدل بعضهم الاضافة والانفعال بالعرض والنسبة . ومهما يكن من أمر ، فقد كان لهذه المقولات أهمية خاصة لديهم . وبخاصة منها : الجوهر والعرض ، لصلتهما الوثيقة بمباحث التوحيد . انظر الى النموذج التالي ، فانه مثال من طرائق البحث في هاتين المقولتين الى عهد قريب جدا (5) .

3 — ديكارت (1596 - 1650) فيلسوف رياضي فيزيائي فرنسي . ولد في لاهاي بهولندا ، وتجول في اوربا سائحا . ثم عاد الى هولاندة فاتخذها مقره . ابتكر الهندسة التحليلية ، ووضع أسس ما وراء الطبيعة (الميتافيزيك) الحديثة . وقدم أساليب جديدة للمنطق قائمة على الشك البناء ، وأثبت وجود الله تعالى من خلال اثبات وجوده كإنسان مفكر ، بالحدس والاستقراء ، ووضع جملته المشهورة : « انا أفكر ، اذن انا موجود Je pense donc je suis » وتوفي في استكهولم بعد ان ترك انرا اي انرفي العقلية المعاصرة والتطور الفكري والمنطق .

4 — عمانوئيل كانت (1724 - 1804) فيلسوف الماني ولد في كونيسبرغ وفيه توفي . من مؤلفاته المشهورة : نقد العقل المحض . نقد العقل العملي . نقد المحاكمة واسس الميتافيزيك للتقاليد . . . وبالجملة فقد كان نقادا مثاليا . وهو يعتقد بان الاشياء التي ندركها في شكل حادثات قائمة في الزمان وفي المكان . وهي ليست اكثر من محسوسات ، ولما كانت الاشياء قائمة بذاتها بقطع النظر عن علاقتها الزمانية والمكانية ، فهي اذن غير مدركة . . . والقوانين الاخلاقية تفترض الحرية والخلود ووجود الله معا . . . الخ .

5 — جزء 1 ص 132 من الطبعة الثانية ، من كتاب « المواقف » للامير عبد القادر الجزائري . شرح وتعليق وتحقيق الدكتور ممدوح حقي . والجزائري نادر القرر التاسع عشر المسلم على الاستعمار الصليبي . ولد في مسكرة (الجزائر) عام 1808 . حارب الافرنسيين منذ عام 1830 حتى 1847 حتى نفذت جميع قواه فاستسلم لاعدائه فأسروه وجسوا عليه في امبواز بفرنسا . ثم اطلقوا سراحه فانتقل الى مدينة بروسة بتركيا ثم الى دمشق حيث توفي فيها عام 1883 . ونقلت رفاته الى الجزائر عام 1965 بموكب مهيب . كان عالما صوفيا وسياسيا وعسكريا . . (انظر تفصيلا عنه في مقدمة ديوانه الطبعة الثالثة شرح وتحقيق الدكتور حقي) .

__ تقول للطبيعى : العلوية ، غير العرش والكرسى والاطلس ، وتلك من
أى شىء هى مركبة ؟ !

__ فيقول لك : من العناصر الاربعة وهى : التراب والماء والهواء والنار
__ فتقول له : والعناصر الاربعة ، من أى شىء هى مركبة ؟ !

__ فيقول لك : التراب مركب من البرودة واليبوسة . والماء مركب من
البرودة والرطوبة . والهواء مركب من الحرارة
والرطوبة . والنار مركبة من الحرارة واليبوسة

__ فتقول له : وهذه الطبائع الأربع : جواهر أم أعراض ؟ !

__ فيقول لك : هى أعراض !

فكانت الجواهر والاجسام كلها مركبة فى الأعراض ، تجرى عليها أحكام
الأعراض ولا بد ؟ !

x * x

وكما نفضت الكيمياء عنها سحر السيمياء ، فألغت فكرة هذه العناصر
الأربعة ، وبرهنت على أنها ليست هى العناصر الأصلية البسيطة للمادة ،
فأرجعت الماء - مثلا - الى عنصريه البسيطين : الأوكسجين والهيدروجين ،
وفككت الهواء فاذا هو آزوت وأوكسجين وغازات أخرى ، وفردت التراب
الى أكثر من مئة عنصر أصيل ، بل قد فجرت الذرة ... كذلك
انتقضت الفلسفة فحطمت طوق المنطق الصورى ، فتولد منها : علم النفس ،
والمنطق ، والاخلاق ، وما وراء الطبيعة (الميتا فيزيك) ، وعلم الجمال
و " الخ " واتسع المنطق حتى شمل بحوثا جديدة كل الجدة : كالحس
والاستقراء والاستنتاج والتحليل والتركيب وطرائق العلوم وتصنيفها
والبرهان والمشاهدة " الخ " وأصبحت دراسة المقولات جزءا يسيرا جدا
منه لا أهمية له الا فى التعميم والتخصيص ، وانقطع البحث فيها على أنها
أساس لا بد منه فى المنطق ، بل ان المنطق الصورى كله ، أصبح جزءا
يسيرا من المنطق العام .. وفى كل يوم يمدنا العقل البشرى الخلاق ببحث
جديد . فتبارك الله مبدع هذا العقل .

وإذا تراجع البحث اليوم فى المقولات ، وأصبح فى المقام الثانى ،
فياطالما أدى من خدمات كبيرة جدا فى تطور العقل الفلسفى ، خلال عشرين
قرنا على الاقل ، وما زالت أهميته فى نظر بعض المثقفين قائمة حتى اليوم ،
فحينما يجول البحث فى الكم المتصل والكل المنفصل مثلا ، ويناقش حدود

اللانهاية بين زمنين متلاحقين ، كالحاضر المتوضع بين الماضي والمستقبل ، هل هو جزء من أحدهما ؟ أو من كليهما ؟ أو هو جزء مستقل عنهما معا ؟ ! وما هي حدوده بينهما ، وما هو امتداده ؟ وما هو مقدار اتصاله بهما ؟ ! -
 وحينما يعالج مفهوم العدد الرياضى ومفهومه الوجودى الحسى ، وفكرة الزمان الميكانيكى المتجانس وفكرة الزمان الشعورى ، والنقطة الهندسية والخط الهندسى وتركيبه من نقطتين أو من ثلاث نقط ، أو تقسيمه الى أجزاءه النقطية - - - والفراغ المحدد والفراغ المجرى - - - وما شاكل ذلك من بحوث عقلية مجردة ، أى خيال عبقرى يرفع البحث فيها الى منطقتة التجريد ؟ ! فدراسة المقولات ما زالت بحثا له أهميته فى المنطق الصورى ، وأغلب الظن أنها ستبقى زمنا طويلا جدا ، مع كل ما تعرضت له من نقد ، وما تتعرض له اليوم من تحوير وتجديد .

وكلمة « مقولة » اشتقت من مصدر القول حتما ، وهى ترجمة لكلمة كاتيجوريا Katigoria اليونانية ، ولا يعرف بالضبط أول من وضع هذا الاصطلاح فى العربية ولا تجد له فى معاجمنا وجودا ، وقد دخلت فى جميع اللغات بلفظها تقريبا Category Catégorie حتى فى كتب الفلاسفة المسلمين ، ومعناها فى الاصل « العلاقة » ونحن نستعملها فى معناها الاصطلاحى ، ونفرق بينها وبين البديهيات Axiomes والموضوعات Postulats ولعل كلمة « كلييات » أقرب الى أصل المعنى اليونانى الذى وضعه أريستو منذ نحو ثلاثة وعشرين قرنا ، من كلمة « مقولات » الشائعة .

والمخطوط الذى نوهنا به ، بخط البليدى نفسه ، وهو شرح للمقولات كما وضعها أريستو ، ولعله خير نموذج لأساليب التأليف أواخر القرون الوسطى . وسترى فى صورة الصفحتين الأولى والأخيرة ، المرقتين بهذا التقديم ، أن حظ المؤلف ليس من السوء بحيث يصعب حله ، غير أن العقبة المرة التى تاكدتنا ونحن ننقله للطبع والنشر ، هو فى هذه الحواشى المتعاطلة المترابكة الذاهبة الى يمين وشمال ، المتداخلة فى أصل النص والخارجة منه بغير استئذان ، وأكثرها مرسومة بخط ردىء ناصل الحبر أحيانا ، مطموسة الحروف أحيانا أخرى ، وأغلب الظن أن الكتاب لاقى عنقا طويلا وهو يقاوم الزمن والرطوبة والعفن والتراب . ويبدو لى أن التحشية قد وضعت بأكثر من قلم ، وتعاورت الكتاب أيد كثيرة قبل أن يصل اليها ، لاختلاف الخطوط فيه وتباين النفس .

ولقد عرفنا المؤلف بنفسه وهو يقدم الكتاب ، اذ عين أصله ومهاجره
وبلده ومنشأه ومذهبه في سطر واحد واستراح! قال : « انه محمد الحسنى
الاندلسى البليدى أصلا ، المصرى منشأ ، المالكى مذهبا »

وهو من رجال القرن الثاني عشر الهجرى ، وكان عالما فاضلا موقرا ،
أشار اليه شارح تاج العروس (6) ، وهو يتحدث عن قدوم "الزبيدي" الى
مصر ، تدل على مكانته السامية وكعبه العالى في مجموعة علماء القاهرة ،
قال : « ثم ورد الزبيدي الى مصر ، في تاسع صفر سنة سبع وستين ومئة
وألف . وسكن بخان الصاغة . وأول من عاشره وأخذ عنه : السيد على
المقدسى الحنفى ، من علماء مصر . وحضر دروس أشياخ الوقت كالشيخ
أحمد الملوى والجوهري والحنفى والبليدى والصعيدى والمدابغى ...
وغيرهم » ... فانظر كيف جعله في جملة أشياخ الزبيدي ، وناهيك بالزبيدي
من عالم ، لو لم يكن له الا مؤلفه الضخم « تاج العروس » لكفاه وسيلة الى
الخلود ... وأنعم النظر في الفقرة التالية ، من مقدمة تاج العروس (7) ،
لتعرف قيمة الزبيدي في القاهرة نفسها قال : « ودعا كثير من الأعيان الى
بيوتهم ، وعملوا من أجله ولائم فاخرة . فيذهب اليهم مع خواص الطلبة
والمقرىء والمستملى وكاتب الأسماء .. فيقرأ لهم شيئا من الأجزاء الحديثية
كثلاثيات البخارى أو الدارمى ، أو بعض المسلسلات ... بحضور الجماعة
وصاحب المنزل وأحابيه وأولاده ، وبناته ونسأؤه من خلف الستارة ، وبين
أيديهم مجامر البخور بالعنبر والعود مدة القراءة . ويكتب الكاتب أسماء
الحاضرين والسامعين ، حتى النساء والصبيان ، واليوم والتاريخ ... ويكتب
الشيخ تحت ذلك : « صحيح ذلك » . وهذه كانت طريقة المحدثين في الزمن
السابق ! » . فاذا كانت تلك هي قيمة الزبيدي ، والزبيدي نفسه يقف على
دروس البليدى ، فأى معلم يكون ؟ ! وسواء أكان وقوف الزبيدي تلفظا
وتأديبا ، أو بغية كسب فائدة علمية ، فانه يشير الى ما كان يتمتع به البليدى
من احترام الخاصة والكافة ، وتقدير كبار رجال عصره وعلمائهم .

وتجد في جملة الشروح ، تعليقات للباجورى ، والباجورى شيخ
الازهر ، ولد سنة 1198 هـ في بلدة باجور بمصر ، وتولى مشيخة الازهر
وعمره 38 سنة واستقامت مشيخته أربعين عاما ، وتوفى عن 78 سنة من
عمر مليء بخدمة العلم . وحواشيه مشهورة جدا : على مختصر السنوسى
وعلى السلم فى المنطق ، وعلى السمرقندية والترصيف والعمرىطسى فى
البيان والصرف والنحو ، وعلى الجوهرة فى التوحيد ، وعلى الشنشورى فى

6 — ص : ط ي طبعة الكويت

7 — ص : ط ي طبعة الكويت

الفرائض ، وعلى ضوء المصباح في أحكام النكاح ، وعلى ابن قاسم الغزى في فقه الشافعى ، وعلى البردة وسواها ... الخ . مثل هذا العالم العظيم يحشى على البليدى في المقولات ، تحشيات تفسير وشرح ، فلا شك أنه كان يدرسها في الأزهر . فأى قيمة سامية لهذه المقولات في القرون المتأخرة؟!

ويكشف المؤلف عن نفسيته من خلال كلامه ، وهو لا يشعر . فيبدو عصبى المزاج عنيفا في مهاجمة الفلاسفة والمنحرفين حين يقول : « قبجهم الله ، أبعدهم الله ، وهذا منهم ضلال مبین ... » . ولا يرى الرد على النظام بغير الصفع والضرب ! .. فهل لنا أن نتساءل : متى كان السباب والشتم والصفع والضرب من وسائل البحث العلمى ، أو النقاش الفكرى ؟ !

وفي أسلوبه بعض التعقيد ، هو من مستلزمات عصره ، ومن طبيعة البحث كقوله : « أما المقولات وهو المقصد الأول ، أو العقول وهو المقصد الثانى أو « لا » و « لا » وهو الخاتمة » !

والبليدى جزائرى ، ينتسب الى « البليدة » مدينة في الجزائر ، وأسرته من مهاجرى الاندلس . نشأ في مصر وتعلم في الأزهر ، وبقي على مذهبه المالكي في جو كله شافعية . والمغرب الكبير كله على المذهب المالكي ، منذ نقله اليه أسد بن الفرات تلميذ (الإمام مالك) (رضى الله عنه) فتأكيده على انتسابه الى الأندلس ، وانتمائه الى المذهب المالكي ، دليل على حنينه الى أصله ومذهبه وموطنه ، ووفائه لها جميعا بالرغم من وجوده في مصر ، وما زال الأندلسيون الذين أخرجوا من ديارهم ظلما وعدوانا ، يحنون اليها ، وينتسبون الى هذا الموطن الجميل ، ويورثون أبناءهم الحنين اليه كذلك ، حتى اليوم . وظاهرة التمسك بالمذهب والتشيع له ، مع أنه فرع في الدين لا أصل ، انتقلت في المسلمين عبر القرون ، منذ تأسست المذاهب ، وعاشت حتى مطلع هذا القرن . ولقد بلغ بهم الأمر أن كانوا يسجلون انتقال أحدهم من مذهب الى مذهب ويعدونه أمرا عظيما جديرا بالتسجيل والتاريخ . وكثيرا ما لاقى المتنقلون بسبب ذلك عنتا وأذى كما لاقى السمعاني مثلا صاحب كتاب « الأنساب » .

× * ×

وبعد ، فاذا كنت قد أطلت في تقديم الكتاب ، فلى عذرى في تعاضل أصل البحث وتعقده حاولت القاء النور بين يديه اضاءة لبعض جوانبه المعقدة ، مساعدة للقارىء المعاصر وتسهيلا عليه ؟ فاذا بلغت غايتى ووفقت ، فالحمد لله تعالى على معونته .

مدوح حقى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
اما بعد حمد الله فيقول احوج العباد لمواضع العبيد
محمد الحسين بن الاندلسي بالبليدي اصلا من المصري ينسب الى
المالكي مذهبها: اطلق الله له واخوانه نيل السعادة على
لنا وكرم بالحسيني زيادة اليك يبي يامن هذا النبي على
السفاد ان يبي تمام المقولات: ضل عن اليك برب عبد كتم
وطيل من عصبة ابيها اليك لذي الاثالة المستفي لجنود الجهاد
ان تصلي وتسلم وعلى اله واصحابه واتصله واعوانه الرقي
في الجبوتية الاشرفي بانبا عهرا اعدا الدر جلت: وان تنفع الطاهر
ما اشير اليه بقولي ويخصر المقصود من نيل السفاد في مقدر
ومقصدية وخاصة انك على ما تشا قدس وبالا جابة قدس
وجه المحصر المذكور فيها اما ان يكون تابعا واما ان يكون مستويا
والاولا اما ان يكون تاسيسا للمقولات وهو المقدمة او لا
الثانية والثاني كذلك اما ان يكون بيا للمقولات العلى وهو
المقصد الاول او للمقول العطرة وهو المقصد الثاني وان
قلت المذكور اما تاسيس او لا الاول للمقدمة والثاني
اما المقولات وهو المقصد الاول او الفقول وهو المقصد الثاني
اولا ولا هو الثانية المقدمه فيها ثلاث مسائل
اعلم ان من المقولات لاهل الحكمة تحت المقولات لها التاسيس
عندهم من الموجودات وذكرها في المنزلة من جهة استقامتها
على الحدوديات في حكمة وذلك لانها تأخذ عدة امور من
اشياء الحدوديات لان الحدوديات هي التي استفاضت
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

تقديم المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد (2) حمدا لله (3) ، فيقول أحوج العباد ، وأخفض العبيد (4) ، محمد الحسنى (5) الاندلسى (6) ، البليدى (7) أصلا ، المصرى منشأ ، المالكى مذهباً ، أتاح (8) الله له ولاخوانه (9) نيل السعادة (10) ، وختم لنا (11) ولهم بالحسنى وزيادة (12) .

عليك
اليك يدي (13) ، يا من هدانا (14) لنيل السعادات (15) ، فى اتمام المقولات (16) . ضارعا اليك (17) : بزَيْنِ عبادك (18) ، وطِرَازِ عَصْبَةِ أنبيائك (19) ، ذِي الإِثَالَةِ (20) المُنْتَقَى (21) لخمود الجهالات ، أن تصلى عليه وتسلم ، وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأعوانه ، الراتعين فى بحبوحه الشرف باتباعهم أعلى الدرجات ، وأن تنفع الطلب¹ بما أشير اليه بقولى .

وينحصر المقصود من نيل السعادات ، فى : مقدمة ، ومقصدين ، وخاتمه ، انك على ما تشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

وجه الحصر المذكور فيها : اما أن يكون تابعا ، واما أن يكون متبوعا . والاول ، اما أن يكون تأسيسا للمقولات ، وهو المقدمة . أو لا وهى الخاتمة .

والثانى كذلك ، اما أن يكون بيانا للمقولات العشر ، وهو المقصد الاول . أو للعقول العشرة ، وهو المقصد الثانى .

وان شئت قلت : المذكور ، اما تأسيس ، أو لا . الاول : المقدمة . والثانى ، اما المقولات ، وهو المقصد الاول . أو العقول ، وهو المقصد الثانى . أو لا ولا ، وهو الخاتمة .

- 1 — اعلم أن البسملة اشتملت على خمسة أمور : الباء والاسم واللفظ الشريف والرحمن والرحيم . فالباء من حيث لفظها من مقولة الكيف ، وهكذا الباقي من الأمور الخمسة . وأما من حيث المعنى ، فينظر . فبالنظر للباء ، فمعناها الاستعانة . والاستعانة ، نسبة . وهي لا تكون الا بين مستعان به ، ومستعان عليه ، فبالنظر لهذا ، فهي من مقولة الإضافة . أما اذا نظرنا للاعانة ، من اعانة الله للعبد ، فتكون - حينئذ - من مقولة الفعل . والاول ، هو الاقرب ، وأما بالنظر لسماء (الاسم واللفظ الشريف) فهما الذات ، والذات ، ليست بعرض . فهما ليسا من مقولة الكيف ، قطعاً . وأما كونهما من مقولة الجوهر ، فوقع خلاف . فعندنا - معاشر أهل السنة - ليسا من مقولة الجوهر ، لان الله سبحانه وتعالى متزه عن الجوهريّة . وأما عند الحكماء ، فوقع خلاف ، فان عرفوا الجوهر : بأنه ما قامت به الاعراض ، فلا يكون من مقولة الجوهر . وأما ان عرفوه : بأنه ما قام بنفسه ، فهو من مقولة الجوهر . ولكن لا يجوز اطلاقه ، لما فيه من الإيهام .
- وأما بالنظر للرحمن والرحيم ، فان اطلقناهما على الله ، فيجري فيهما الخلاف المتقدم ، فان مدلولي الاسم واللفظ الشريف . وأما ان اطلقناهما على غير الله ، فهما من مقولة الجوهر .
- 2 — لا يخفى أن «أما» نائبة عن «مهما» . اذ الاصل : «مهما يكن من شيء» بعد حمد الله ، فيقول : الخ . . فحذفت «مهما» و «يكن» وعوض عنهما «أما» .
- 3 — «بعد حمد الله» استشكلت هذه العبارة . بأنه لم يتقدم حمد ، فكيف يقول : «بعد حمد الله» ؟ واجيب : بأن الجواب الاول ، بالحمد مطلقاً . ولا شك ان الثاني ، بالبسملة . فمعنى قوله «بعد حمد الله» أي بعد الاتكال على اسم الله . والجواب الثالث ، ان معنى قوله «بعد حمد الله» أي بعد ثنائي وذكري اللفظة . ونظير هذا قولهم : تكلم . أي بهذه اللفظة .
- 4 — قوله «واخفض العبيد» أتى هنا بالعبيد ، وسابقاً بالعباد ، لمجرد التفنن والمطف للمغايبة .
- 5 — قوله : «محمد الحسني» نسبة للحسن ابن سيدنا علي كرم الله وجهه .
- 6 — الأندلسي ، نسبة للأندلس وهو بالمغرب
- 7 — البليدي أصلاً ، نسبة للبليدة وهي قرية من قرى الجزائر بالمغرب ، وقوله الظاهر فيه : أنه راجع للذي قبله .
- 8 — قوله : أتاح بالثناء ، والحال معناه يسر وسهل .
- 9 — قوله : ولاخوانه ، يصح فيه كسر الهمزة وضمها ، وهو جمع . والمراد به ، أخ المعرفة .
- 10 — قوله : نيل السعادة ، أي أخذ ، وتحوز السعادة . . وهو معمول لاتاح .
- 11 — قوله : وختم لنا ، فيه التفتاح من الفية للمتكلم ، لانه أتى أولاً بالاسم الظاهر والضمير ، والاسم الظاهر من قبيل الفية .
- 12 — قوله : بالحسنى وزيادة ، المراد بالحسنى الجنة . والمراد بالزيادة ، النظر الى وجهه الكريم .
- 13 — قوله : اليك يدي ، اليك خير مقدم ويدي مبتدأ مؤخر . والتقدير يدي ممدودة اليك . ويصح جعل اليد متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أمد اليك يدي . ويدي هذا ، يقرأ بالافراد ولا يقرأ مثني ، لانه لو قرئ مثني ، لقبل يداي ، والإضافة للجنس فتعم .
- 14 — قوله : يا من هدانا ، المراد بالهداية الدلالة .
- 15 — قوله : لنيل علي السعادات ، أي لاخذ وتحصيل السعادات العلية . فهو من اضافة الصفة للموصوف . والسعادات جمع سعادة . وهي عند الأشاعرة الموت على الإيمان . وأما عند الماتريدية ، فنفس الإيمان .
- 16 — قوله : في اتمام المقولات ، متعلق بالسعادات . وفي سببية . أي سبب اتمام الكلام على المحمولات .
- 17 — قوله : ضارعا ، من التضرع ، وهو التذلل . والمراد به هنا : التوسل . فمعنى ضارعا ، متوسلاً ، وهو حال من الباء ، في يدي .
- 18 — قوله : بزین ، أي أشرف عبادك . وهو ضد الشين . ويصح ان يراد بزین ، مزین . لان النبي (صلى الله عليه وسلم) مزین بالعباد .

- 19 — قوله : وطراز عصبة انبيائك ، تطلق العصبة على الجماعة ، وعلى ما يعصب به الرأس ، والمراد بها هنا : الأول . والطراز ، لا يكون الا في ثوب ، ففي الكلام استعارة بالكناية . وكيفية جريانها ان تقول : شبه العصبة بثوب مطرز ، تشبيها مضمرا في النفس . وطوى ذكر المشبه به ورمز له بشيء من لوازمه ، وهو الطراز على قبيل الاستعارة بالكناية . واثبات الطراز ، تخيل .
- 20 — قوله : ذي الاقالة ، بضم الهمزة وفتحها . وهو المجد والشرف .
- 21 — قوله : المنتقى ، أي المختار ، لخمود ، أي اطفاء الجهالة . والاطفاء لا يكون الا لنار ، ففي الكلام ، استعارة بالكناية . حيث شبه الجهالة بنار ، تشبيها مضمرا في النفس ، وطوى ذكر المشبه به ، ورمز له بشيء من لوازمه ، وهو الاطفاء على قبيل الاستعارة .

المقدمة

وفيه ثلاث مسائل :

اعلم ، أن من (1) المقولات لأهل الحكمة (2) بحث المقولات ، لما أنها عندهم من الموجودات (3) وذكرها في الميزان ، من جهة انتقائها ، على التحديدات في الجملة . وذلك ، بأن تأخذ عدة أمور (4) ، من أشخاص المحدود ، بأن كان المحدود نوعا (5) ، أو من أشخاص أنواعه ، ان كان جنسا . وتعلم (6) : أنها باعتبار كونها هذا المحدود (7) ، من أى مقولة من المقولات . ولا تنظر الى غير ذلك من الاعتبارات . ثم تطلب جميع محمولاتها ، المقومة (8) لها ، بذلك الاعتبار ، من تلك المقولة ، لقاعدة (9) أن الجزء المحمول ، يجب أن يكون من مقولة الماهية . وحينئذ (10) ، يحصل تمام المحمولات المشتركة والمختصة ، وهو الجنس (11) والفصل ، مثلا : تحديد الانسان المنوع فتأخذ من أشخاصه (12) روميا وتركيا وهنديا ... وتعلم : أنها باعتبار كونها انسانا ، من مقولة الجوهر ، ولا تنظر الى غير ذلك الاعتبار ، لأنه المطلوب . فان الشيء (13) ، قد يكون من مقولتين أو أكثر . باعتبارين أو أكثر . كزيد ، باعتبار الانسانية ، مقولة الجوهر . وباعتبار الاخوة ، من مقولة المضاف ، ثم تعلم (14) ان المقومات لتلك الاشخاص ، باعتبار كونها انسانا ، المحمولة عليها ، التي من تلك المقولة ، جسم حساس متحرك بالارادة ، ناطق ، وغير الناطق (15) ، مشترك ، فهو الجنس ، والناطق مختص ، فهو الفصل ، واذا آثرنا تحديد الحيوان

الجنس ، أخذنا (16) ماشيا وطائرا وزاحفا ... فتعلم : أنها باعتبار كونها حيوانا ، من مقولة الجوهر . وتعلم : أن المقومات المحمولة ، جسم نام (17) ... الخ وقلت في الجملة ، للإشارة الى أن هذا الطريق ، لا بد معه من حصول التمييز بين الذاتيات والعرضيات . لأن المحمولات (18) ، المأخوذة من المقومات ، بعضها ذاتي – كما تقدم – وبعضها عرضي ككاتب وضاحك . والا ، فلا (19) يكون مسعفا (20) في التحديدات . ولا شك ، أن هذا التمييز ، عسر . حتى أن الشيخ (21) معترف : بأنه الموجب لصعوبة التحديدات ، خلافا لقول الشيخ أبي البركات : « تحديد الاشياء في غاية السهولة » انتهى ...

أقول : وكأنه مبني على أن الذاتي ، يعرف بالاسبقية . والعرضي ، بضده . كما لا يخفى عليك (22) بالناطق والضاحك . وحاصله ، أن المحدود إذا عرف أنه من أى المقولات ، عرف جنسه العالى ، فينزل منه الى السافل ، ويطلب فصله من تلك المقولة ، وهو الحد (23)

- 1 — اي من جملة الاسوال .
- 2 — الحكمة ، أي العلم المزين . (اهل الحكمة هم الفلاسفة لما ان كلمة فلسفة اليونانية مركبة من كلمتين هما : فيلو (أي محب) سوفوس (الحكمة) فالعنى اذن هو : حب الحكمة . والفيلسوف محب الحكمة) .
- 3 — اي ذهنا وخارجا .
قوله : لما انها عندهم ، الحاصل انها موجودة ذهنا ، باتفاق منا ومنهم . واما خارجا ، فوقع خلاف ، ولكن محل الخلاف ، فى غير الجوهر والكم والكيف ، فعندنا موجودة ذهنا ، لا خارجا ، واما عندهم ، فموجودة ذهنا وخارجا . اما الجوهر والكيف ، فهما موجودان ذهنا وخارجا ، عندنا وعندهم ، وعزى لبعض المحققين زيادة الكم .
- 4 — قوله : عدة امور ، هذا قيد . ولا يصح ان تأخذ واحدا من اشخاص المحدود ، لان الواحد منه ، زيادة تشخيص ، على ماهية المحدود .
- 5 — قوله : نوعا ، النوع ، هو صفة كالشفة للانسان . وذكره لئكتة لطيفة ، وهي ان غرضه بيان قوله سابقا : وبان تأخذ عدة امور . الخ فلما ذكر هناك ، ناسبت ان يذكر هذا النوع . انتهى .
- 6 — قوله : وتعلم ، هذا معطوف على قوله سابقا : « بان تأخذ » فهو بالنصب . انتهى تقرير شيخنا الباجوري .
- 7 — قوله : هذا المحدود . المراد بالمحدود ، النوع ، ان كان نوعا . والجنس ، ان كان جنبا . انتهى تقرير .
- 8 — قوله : المقومة لها ، اي المحققة لها بذلك الاعتبار . اي باعتبار كونها : هذا المحدود . من تلك المقولة ، متعلق بتطلب . انتهى باجورى .

- 9 — قوله لقاعدة : علة لحدوف . اي ولا تكون تلك المحمولات من غير تلك المقولة لقاعدة ح ... الخ . واطافة قاعدة الى الجملة التي بعدها ، للبيان . اي قاعدة ان الجزء .. الخ . انتهى باجوري
- 10 — قوله : وحينئذ . اي وحينئذ ، طلبت جميع محمولاتها ، يحصل تمام .. الخ .. والمراد بالتمام ، التتميم . اي تتميم جميع المحمولات . انتهى .
- 11 — قوله : وهو الجنس ، . الخ . الضمير ، راجع للتمام . والجنس ، راجع للمشترك . والفصل ، راجع للمختصة . فهو لف ونشر مرتب . انتهى .
- 12 — قوله : فتأخذ من اشخاصه ، المراد بالاشخاص ، الاصناف . لان الرومي والتركي .. الخ . اصناف لا اشخاص . انتهى شيخنا باجوري .
- 13 — قوله : فان الشيء قد يكون .. الخ . علة لما افهمه الكلام من تعدد الاعتبارات انتهى باجوري .
- 14 — قوله : ثم تعنم ... الخ . هذا كالتوضيح لما تقدم . وهو قوله : ثم تطلب جميع المحمولات .. الخ . انتهى .
- 15 — قوله : وغير الناطق ، هذا كلام مستأنف . والمراد بغير الناطق ، الجسم ، وانحساس والمتحرك بالارادة . وهذا - في الحقيقة - تفصيل لقوله سابقا : « المحمولات المشتركة والمختصة » انتهى تقرير .
- 16 — قوله : اخذنا ماشيا وطارنا ... الخ . اي التي هي اصناف لانواع الجنس . انتهى .
- 17 — قوله : جسم نام ... الخ . اي حساس متحرك بالارادة فقط . ولا يكون الناطق ، لانه يسدد تعريف الجنس . انتهى .
- 18 — قوله : « لان المحمولات المأخوذة من المقومات » هكذا في بعض النسخ وفي بعضها : « من المقولات ، ، فعلى الاول : تكون العبارة فيها قلب . اي المقومات المأخوذة من المحمولات . وعلى الثاني ، لا قلب . انتهى باجوري .
- 19 — قوله : والا فلا يكون ، هذا ارتبط بقوله : « لا بد معه من حصول التمييز والا بأن لا يحصل تمييز : فانه يكون ... الخ .
- 20 — قوله : مسعفا : اي معينا في التحديدات
- 21 — قوله : حتى ان الشيخ ، هذا تفريع على قوله : « ولا شك ان هذا التمييز عسر » . والمراد بالشيخ : ابن سينا (*) . لانه هو المراد عند الاطلاق . في علم الحكمة . انتهى باجوري
- 22 — قوله : كما لا يخفى عليك .. الخ اي اذا استحضرت الانسان ، خطر بذهنك اولا ناطق ، ثم ضاحك .. انتهى باجوري
- 23 — قوله : وهو الحد : اي مجموع الجنس السافل والفصل ... الخ .

(*) ابن سينا يسميه الاوروبيون Avicenne هو شيخ الفلاسفة الاطباء من المسلمين ولد قرب بخارى عام 980 وتوفي عام 1037 من اشهر كتبه : القانون « في الطب والفلسفة . بقي يدرس في كليات الطب بأوروبا ، وبصورة خاصة في ليون ومونبيليه بفرنسا حتى القرن الثامن عشر . وما زالوا يعدونه من اعظم نوابغ الشرق الاسلامي .

المقصود الأول

بحث المقولات العشر : '1'

وهو مقولة : الجوهر ، والكم (2) ، والكيف (3) ، والاضافة (4) ،
والاين (5) ، والتمتى ، والوضع (6) ، والملك (7) ، والفعل ، والانفعال ،
المشار اليها بقوله على هذا الترتيب :

زيد الطويل الازرق ابن مالك ، في بيته بالامس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوى فهذه عشر مقولات سوا

ويقول الآخر وهو :

قمر غزير الحسن ألطف مصره لوقام يكشف غمتى لما انثنى

فالقمر للجوهر . والغزير للكم . والحسن للكيف . وألطف للاضافة .
ومصره للاين ، وأضافة اشارة : الى أن الاين ، الحصول في مصر ، لانفس
المصر . وقام للوضع . ويكشف للفعل . وغمتى للملك . ولما « بتشديد الميم »
للمتى . وانثنى (8) للانفعال . وانما خصوا هذا باسم المقولات ، عند
الاطلاق . اذ كان كل كلى ، مقولا على ما تحته (9) ، نظرا لكونها أجناسا
عالية ، أوسع مقولية وصدقا (10) ، من غيرها المندرج تحتها .

- 1 — قوله : بحث المقولات ، ... الخ . اي المحمولات ، اي الموجودات العشرة . اي الكون احتوى على هذه العشرة . واعلم أن الجوهر والكم والكيف ، موجودة ذهنا وحارجا باتفاق . واما السبعة الباقية ، فعند أهل السنة ، موجودة ذهنا . وعند المعتزلة موجودة خارجا . « انتهى . امير » .
- 2 — سمي : كما ، لكونه يسأل عنه بكم ؟
- 3 — سمي كيفا ، لكونه يسأل عنه بكيف ؟
- 4 — الاضافة ، نسبة يتوقف تعقلها على تعقل سببية اخرى ، متوقفة عليها . كلابوة فالها متوقفة على البنوة . والبنوة كذلك .

- 5 — هو اسم للحصول فى الأين . أي المكان .
- 6 — الوضع : هو اسم للهيئة الحاصلة من نسبة بعض الاجزاء الى بعض ، ومن نسبتها الى أمر خارجي .
- 7 — الملك ، هو اسم للهيئة الحاصلة من احاطة شيء بشيء كلا او بعضا .
- 8 — قوله : انشئ للانفعال ، أي اذا كان بتأثير مؤثر . أي فعل فاعل « انتهى امير » .
- 9 — قوله : على ما تحته . الخ ، هذا يقتضي ان مقولات ، من باب معدودات ، واشتهرت مقولة أيضا . . وكان التانيث ، باعتبار انها لا تخرج عن صفة او ذات . تأمل . انتهى امير .
- 10 — المراد بالصدق ، الحمل والابخار فالعطف للتفسير « انتهى » .

مقولة الجواهر

لا يمكن حده ، لما سيأتى (2) . بل نرسمه : بأنه الغنى عن المحل . أو القابل للعرض ، أو المتحيز . وهو ما أخذت ذاته قدرا من الفراغ ، كان مستقرا (3) أم لا . جسما أم لا (4) . وحينئذ (5) ، فالمتحيز ، أعم من المستقر ، كدائرة مرشوقة برمح . فان رأس حربتها ، الملقى له ، مستقر متحيز . وما عداه منها ، متحيز فقط .

ومن الجسم : فما تركيب من جوهرين فردين مثلا ، جسم متحيز . وما لا ، متحيز فقط .

ومن الممكن (6) ، لاختصاصه بالمتحيز : الممتد دون غيره ، كالجوهر الفرد . فكل مستقر ، جوهر متحيز . ولا عكس . وكل جسم ، جوهر متحيز . ولا عكس . وكل ممكن ، جوهر متحيز ، ولا عكس . والحيز (7) ، هو الفراغ . وهو موهوم عند المتكلمين (8) .

فائدة للجواهر أحكام منها :

أنها قابلة للبقاء (9) زمانين مثلا ، الى الفناء (10) . خلافا للنظام (11) — والرد عليه بالصفع والضرب — فان مالت (12) نفسه للانكار ، قيل له : ذهب الفاعل والمفعول . فلا معنى للانكار .

وأنها لا تتداخل (13) . خلافا له .

وأنها تحدث بجملتها ، عن عدم سابق . وتتعدم كذلك خلافا للفلاسفة (14) والطبائعيين ، والسمنية .

وأنها يصح انعدام بعضها ، خلافا للمعتزلة (15) ، في أن الجوهر ، لا
ينعدم الا-جملة .

وأنها متماثلة في الصفات النفسية ، كما ذكره الامام (16) : من التحيز ،
والقيام بالنفس ، وقبول الاعراض ، والجرمية .. وان تباينت (17) بصفات
المعاني : كالماء ، والنار ، خلافا له .

وأنها لا تثبت في العدم ، خلافا للنظام ، وكثير من المعتزلة في قولهم :
انها كالأعراض (18) ، ثابتة في العدم ، ولذلك ، كان المعدوم — عندنا —
ليس بشيء ، وعندهم — قبجهم الله — شيء : أعنى بذلك المعنى والا ،
فأهل اللغة ، قائلون : بشبيه المعدوم ، لكن لا بذلك المعنى (19) ، فانهم .
انتهى .

- 1 — قوله : مقولة الجوهر : قدمها لشرفها . واخر الباقي ، لانها اعراض . « انتهى
شيخنا امير » .
- 2 — قوله : لما سيأتي ، اي اول الامور بعد المقولات ، والتتمة . اي ان هذه المقولات ،
أجناس عالية ، فلا جنس لها تحد به .
- 3 — قوله : مستقرا . ام لا .. الخ فيبين التحيز وكل من الجسم والتمكن والمستقر ،
عموم وخصوص مطلق . لان التحيز اعم من كل من الثلاثة .
- 4 — قوله جسما ، كان تركيب من جوهرين فردين . وقوله : ام لا ، كان كان جوهرًا
فردا . « انتهى امير » .
- 5 — قوله : وحينئذ ، اي حينئذ عمنا في التحيز .
- 6 — قوله : ومن الممكن ، ذكره وان كاشفني عنه لما قبله نظرا لتغايرها في اللفظة .
- 7 — قوله : والتحيز ، انما ذكره لكون التحيز يستلزمه .
- 8 — قوله : عند المتكلمين ، واما عند غيرهم فهو موجود ، لكنه من المجردات ، اي عن
المسادة .
- 9 — قوله قابلة للبقاء : وكذلك الاعراض على التحقيق .
- 10 — قوله : الى الفناء . متعلق بمحذوف أي وتستمر الى الفناء .
- 11 — قوله : خلافا للنظام ، اي في قوله انها غير قابلة لزمانين . وهو من المعتزلة .
« انتهى امير » .
- 12 — قوله : فان مالت نفسه للانكار ، اي كان قال لاي شيء تضربوني فنقول له :
ذهب الفاعل والمفعول ، فلا معنى لانكارك .
- 13 — قوله : وانها لا تتداخل ، اي بحيث ان الجسم لا يدخل في آخر ، مع عدم فهو
الآخر ، بل كونه بحاله .
- 14 — قوله : خلافا للفلاسفة ، اي قولهم ان بعض العالم قديم وبعضه حديث عن
عدم سابق .
- 15 — قوله : خلافا للمعتزلة ، المراد بعضهم .
- 16 — الامام : المراد به الفخر الرازي . « انتهى امير »

- 17 — قوله ، وان تباينت بصفات ... الخ . لعل معناه ، ان الجوهر في نفسه واحد مع مثله . والمعاني أطوار لا توجب التباين . والا فلا يقول به عاقل . تتأمل .
- 18 — قوله : كالأعراض ، أي عندهم . وقوله ثابتة في العدم ، أي قبل الظهور . يقولون : كانت خفية ثم ظهرت . ونظيره ، الماهيات ، عندهم .
- 19 — قوله : لا بذلك المعنى .. الخ . بل بمعنى ما يصح أن يذكر ، ويحكم عليه بأمر ما ، كقبوله الوجود . « انتهى أمير » .

مقولات الكم

وهو عندهم (1) ، عرض (2) يقبل القسمة لذاته (3) . فالقيد الاول (4) ،
لاخراج النقطة (5) والوحدة (6) . والثاني (7) ، لاجراج ما عدا الكم . فانه
وان قبلها ، فبواسطة الكم ، لا لذاته ، كالبياض .

ثم اما متصل ، بأن يكون بين أجزائه حد مشترك ، كما في معالج (8)
الامام الفخر الرازي ، أى تتلاقى (9) عنده وتتصل باعتباره (10) ، كما في
شرحها (11) للشيوخ الفهرى ، تلميذ المقترح ، كالنقطة بين النقطتين في الخط.
وكالحال بين الماضى والمستقبل ، في الزمن .

واما منفصل ، بأن لا يكون بينها حد مشترك كالعدد . فان الاربعة مثلا
اذا قسمت بين اثنين واثنين ، وكذا الثلاثة ، اذا قسمت بين واحد ونصف
وواحد ونصف ، بخلاف الخط من ثلاث نقط . فانه ينقسم الى اثنين بينهما
واحدة ، لا تنقسم . كما لا يخفى على العارف بالنقطة ، وكذلك الزمن ، فانه
ينقسم الى ماض ومستقبل ، وبينهما الحال . وقد حصل بين ما ذكر (12)
اتصال ، باعتبار ما ذكر (13) ، والخط المركب من أربع نقط ، مشتمل على
الثلاث نقط . فبأى فيه ما ذكر . وهل الحال (14) ، أجزاء من طرفى الماضى
والمستقبل ؟ - وعليه السعد - أو زايد عليهما ، قسم مستقل ؟ خلاف عند
الحكماء ، كما في القشيري على المطول ، أو هو جزء لا ينقسم ، نهاية الماضى
وبداية المستقبل ؟ وهو ما لبعض .

والم متصل : اما أن يكون قار الذات (15) ، أى مجتمع الاجزاء في الوجود.
وهو المقدار . خط ، ان قبل القسمة (16) في جهة فقط . والا ، فسطح ، ان
قبلها في جهتين . والا فجسم . تعليمى ، ان قبلها في ثلاث .

فهذه الثلاثة ، امتدادات عارضة ، للجسم الطبيعي ؟ فالشكك، المربع مثلا (17) : ذاته – أى جوهره – جسم طبيعي ، معروض لتلك الامتدادات، التى هى مجرد الطول والعرض والعمق . ونفس الطول والعرض والعمق ، هو الجسم التعليمى ، نسبة للتعليم ، لانهم (18) كانوا يعلمونه صنارهم .

فالجسم الطبيعي ، جوهر معروض مركب من جوهرين فردين (19) أو ثلاثة ، أو أربعة . أو ثمانية ، أو ستة عشر أو أربعة وعشرين ، أو ستة وثلاثين ، أو ثمانية واربعين ... وهو – أى هذا الخلاف – لفظى ، على ما للفهرى (20) أو معنوى، على ما للسعد. وللجسم التعليمى عارضى (21) عرض فقف (22) على الفرق بين الجسم الطبيعي والجسم التعليمى .

وقول التلخيص (23) : الجسم الطويل العريض العميق ، يحتاج الى فراغ يشغله ، يعين به الجسم الطبيعي ، كما هو ظاهره (24) . والا ، فالتعليمى (25) لا يحتاج الى فراغ وانما يحتاج الى محل يقوم به لكونه عرضا. لكن يشكك عليه ، كما فى الشهاب رلعه الشهاب بن قاسم على المطول : ان الاحتياج الى الفراغ ، ليس خاصا بالجسم الطويل ... الخ بل الجوهر الفرد كذلك ، مما يحتاج الى الفراغ ، خصوصا والمعتزلة – أصحاب هذا التقسيم (26) – يعترفون بالجوهر الفرد ، ويخالفون الحكماء ، فلا وجه للتخصيص والجواب – كما فيه – : أنه أراد الاحتياج الى فراغ ممتد . ولا يخفى أنه من خصائص الجسم الطبيعي الطول ؟.. الخ . فان الجوهر الفرد ، لكونه عاريا عن تلك الامتدادات ، ليس له حيز ممتد ، والطول ، هو البعد المفروض أولا . والعرض ، وهو المفروض ثانيا . ولا يفسر الطول بأبعد الامتدادات ، لانتقاضه بالاشكال المتساوية الابعاد .

واعلم (27) : أن تقسيم الجسم (28) بما ذكر، اصطلاح (29) المعتزلة مع اعترافهم (30) بثبوت الجوهر الفرد . وأما الفلاسفة ، ففسروه (31)

بالهيولى (32) والصورة . لان الموجود عندهم (33) : اما أن يكون محلا ،
أو حالا فيه ، أو مجموع الحال والمحل ، أو لا (34) .

فالمحل ، هو الهيولى (بتشديد الياء وتخفيفها) اذا تغير (35) ،
وتقوم (36) بما حل فيه ؟ كالنطفة اذا حلت فيها صورة بشرية ، فانها لا
تبقى نطفة بل حقيقة أخرى . وكالبيضة (37) ، فانها اذا حلت فيها صورة
الفرخ ، لا تبقى بيضة ، بل ماهية أخرى . وكخشب السرير ، والشريط ،
والمسمار . فان المجموع ، بحلول صورة السرير ، ينتقل الى ماهية أخرى ،
وهى السرير ، والا ، يتغير بما حل فيه ، فهو الموضوع (38) . كالثوب ،
فانه لا يتغير بالسواد مثلا .

والحال ، هو الصورة . ان غير ما حل فيه ، كما تقدم ، من صورتى
البشرية والفرخية وهيئة السرير ... والا يغير ، فهو العرض . ومجموع
الحال والمحل . أعنى الهيولى والصورة فقط ، هو الجسم . وغيرها ، ان
كان له تصرف (39) وتدبير (40) فى البدن فالنفس (41) والا ، فالعقل
السماوى ، على زعمهم .

فالجوهر (42) — عندهم — خمسة : هيولى ، وصورة ، وجسم ،
ونفس ، وعقل .

والعرض (43) واحد . والفرق بينه وبين الصورة ، تقدم ، كالفرق بين
الهيولى والموضوع .

وانكروا (44) الجوهر الفرد . ونحن نقول : (45) النقطة موجودة ،
باعترافهم . فاما أن تكون الجوهر الفرد — كما عندنا — وهو المطلوب .
واما أن تكون عرضا قائما به ، فيلزم أن يكون جوهر غير منقسم . والا
لانقسمت ، وهو المطلوب .

وفى ظنى ، عند شرح المواقف : أن القوم ، لا يطلتون على الجوهر
الفرد ، نقطة . فتأمل .

وقالوا : بالجواهر المجردة عن المادة ، كالنفس والعقل .. وفيه ما فيه (46) ، وجعلوا الصورة ، من مقولة الجواهر . وهى — عندنا — من العرض . فالجواهر — عندهم — أعم منه عندنا (47) . والعرض كذلك . لكن من وجه . فالبياض عندنا وعندهم ، عرض . والصورة ، عرض ، عندنا . جواهر ، عندهم . والامور الاضافية . وهى ما عدا الكيف والكم والايين ، على ما فى الكبرى ، الذى هو خلاف (48) الظاهر ، كما فى المنجورى أعراض عندهم . لكونها موجودة . لا عندنا ، لكونها ليست كذلك .

وأما المتكلمون، ففسروه(49): بما تركيب من جوهرين، أو جواهر متناهية، لا تنقسم أصلاً ، يعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف . كما للامام ابن عرفة . وهو مذهب الجمهور . وقيل : لا تنقسم فعلاً . وان قبلتها فرضاً . وقيل : غير ذلك . وهل يسمى كل واحد من تلك الاجزاء جسماً ؟ نظراً(50) لثبوتها الجسمية المفهومة من الجسم للمجموع ؟ فتكون أجساماً أولاً . فتكون جسماً واحداً ، قولان . وأما أهل اللغة ، ففسروه : بجماعة البدن والاعضاء من الناس ، وسائر الانواع العظيمة الخلق . والحاصل ، فى الجسم تفسيرات أربعة (51) .

فأما أن لا يكون تار الذات ، وأما أن يكون . وهو الزمن . والفرق بين الحال وبين الآن — عندهم — أنه يقبل القسمة . بخلاف الآن (52) ، فإن نسبته اليه ، كنسبة النقطة للخط ؟ فحاصله: أن الكم المتصل: أمران: المقدار والزمن (53) . والمنفصل ، واحد . وهو العدد . « انتهى » .

وها هنا (54) أمور ، منها :

ان الاجسام مرئية ، خلافاً للفلاسفة (55) كما فى المحصل (56) لنا أن نرى الجسم فى التحيز (57) والعرض لا يتحيز (58) .

ومنها : أنها لا تنفك عن العرض ، وعليه الاكثر (59) ، خلافا للاقل .

ومنها : أن العرض (60) ، صحة انقسامه ، انما هي باعتبار المحل ، كما هو معلوم (61) ؟ فتقييدهم القبول بالذاتية (62) ، مشكل. والتفصي (63) عنه ، بأن معين كون القبول ذاتيا ، أنه لا يحتاج الى أمر زائد على المحل ، بخلاف الكيف ، كالبياض . فان قبوله القسمة ، باعتبار أمرين : المحل والكم ، ألا ترى أن الجوهر الفرد الابيض لا ينقسم (64) وما ذاك ، الا لفقد الكم ، المتوقف على اجتماع جوهريين ، مثلا . وحاصله : أن المنقسم حقيقة في الكم ، موصوفه . وهو الجسم الطبيعي ، من غير توقف (65) على شىء . وهو تابع له في ذلك . ولو كان (66) شرطا ، بخلاف الكيف ، فان انقسام محله ، موقوف على أن يكون ذا امتداد . فالمعنى : قبول الكم القسمة ، تبعا لمحله ، ذاتي لا يحتاج الى أمر آخر . بخلاف غيره من الاعراض ، فانه يحتاج في قبولها ، تبعا لمحله ، الى أمر آخر ، هو الكم . فافهم . . ولا يخفى أن الكلام (67) مع الاصحاب . وأما غيره ، فظاهره العكس . وأن القسمة في الكم ، ذاتية . وفي الموصوف وبقاى الاعراض ، تبعية ، وهراهم (68) كما قال السعد - أحد قسميها ، الذى هو الوهمية . بأن يفرض (69) في المقسوم شىء ، لا الآخر ، الذى هو جعله هويتين بالفعل (70) قال البوسى : المتكلمون ، لا يجوزون انقسام العرض في نفسه ، فضلا عن انقسام المحل بانقسامه . ويمنعون (71) كون الكميات أعراضا موجودة ، قائمة بالمحل . فتأمل .

ومنها ما ذكر ، من كون الزمن من مقولة الكم ، وان (72) كان جاريا على اللسان (73) ، لا يجرى على مذهب الاصحاب ، فان الزمن - عندهم - مقارنة (74) مجهول لمعلوم . فيكون من مقولة الاضافة . وأما غيرهم ، فمختلفون : قائل بأنه نفس الفلك (75) . وقائل بأنه المعدل ، أعنى منطقة الفلك ، التى فى وسطه . وعليها ، فهو من مقولة الجوهر ، وقائل بأنه حركة

الفلك ، وقائل بأنه حركة المعدل (76) ، وعليهما فهو من مقولة الاين ، على ما يظهر . وقائل بأنه عرض سيال (77) ، مقرر بالحركة . وعليه ، فهو من مقولة الكم . ويجرى عليه ما ذكر أولا . كذا يظهر ، وانظر تلك الاقوال في المحلى وحواشيه .

ومنها ، أن النقطة ، نهاية الخط . والوحدة (78) ، نهاية الواحد (79) ، مطلقا . فتكون أعم . والنقطة أخص ولكن (80) ، في كمال سعد العقائد النسفية (81) ، ان قولهم في النقطة : نهاية الخط ، قضية مهملة (82) لا كلية . والا ، فقد تكون نهاية لغير الخط ، كما في الجسم المخروطى (83) . وهل هما — أى النقطة والوحدة — نوع بسيط ؟ وعليه ، فليسا من المقولات (84) — فيما يظهر — وتردد في ذلك يس ، في حواشى التهذيب (85) نظرا لانحصار الموجودات — عندهم — في العشر . أو من مقولات الكيف ؟ أو من الامور الاعتبارية (86) ؟ وهو الصحيح كما في المطالع . لانها لو كانت وحدوية ، لاتصفت بالوحدة . وهكذا يلزم التسلسل في الامور الوحدوية ، وهو باطل . بخلافه في الامور الاعتبارية — كما هو القول الصحيح (87) — فصحيح . كالوجوب (88) والامكان (89) والبقاء (90) . ومن ثم ، عدها أهل الكلام ، كالعلامة السنوسى ، من الصفات السلبية ، خلافا للقاضى والامام (91) : انها نفسية . ولقول بعض : انها من المعانى ، قال في الطوالع ، الوحدة ، كون الشيء ، بحيث لا ينقسم الى أمور مشتركة في الماهية . أى سواء انقسم الى أمور غير مشتركة في الماهية ، أو لم ينقسم (92) (كواجب الوجود عندنا وعندهم) . قال امام الحرمين : الواحد (93) الشيء الذى لا ينقسم . يعنى : أصلا . فهو أخص من الطوالع ، الذى هو تفسير الفلاسفة ، والكثرة ، انقسامه الى أمور متساوية في الماهية . وهذا ، كالتحكيم ، كما في البوسى ، ناقلا عن شرح القاصد (94) . ان ذلك التفسير ، منقوص طردا وعكسا (95) ، بالمجتمع من الامور المختلفة . فتأمل .

وهى - أعنى الوحدة - اما حقيقة أو اضافية . وهى الانقسام الى أمور متشاركة فى الماهية كالانسان المنقسم الى أعضاء .

والاضافية اما وحدة بالشخص بالاتصال أو الاجتماع وبالارتباط والتركيب (96) .

وأما وحدة بالذات أو بالجنس أو بالنوع أو بالفصل .

وأما وحدة بالعرض اما بالمحمول أو بالموضوع .

فالواحد بالشخص ، أمران . وبالذات ، ثلاثة . وبالعرض ، اثنان .

فالاول، وهو المنقسم الى أمور متشابهة فى الاسم والحد ، كالمقدار (97) والجسم البسيط . أعنى المنفطر (98) الواحد .

والثانى ، وهو بالضد ، كالجسم المركب . نحو زيد (99) ، المنقسم الى يد ورجل ورأس ...

والثالث (100) نحو الانسان والفرس ، واحد بالحيوانية ، وان كانت واحدا بالاجتماع .

والرابع (101) كزيد وعمرو ، واحد بالانسانية (102) كذلك .

والخامس (103) زيد وعمرو واحد بالناطقية (104) .

والسادس ، كالثلج والقطن ، واحد فى البياض المحمول .

والسابع كالكتاب والضاحك (105) ، واحد فى الانسان الموضوع (106)

ولابد من كثرة للواحد أيضا . فالانسان والفرس ، معروض لجهة

واحدة ، هى الحيوانية ولجهة كثرة ، خصوص الافراد النوعية للانسان

والفرس . فتأمل . وزيد وعمرو ، واحد بجهة النوعية ، منفرد بجهة

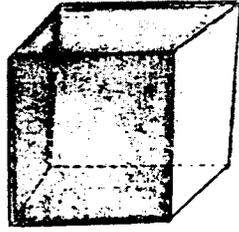
الشخصية فهو - أى الواحد - معروضهما . وقد نقول : جعل المقدار (107)

مثلا واحدا ، مع انقسامه الى أمور متساوية ، مثل (108) . فاذا أريد

أنها ليست متساوية في ماهية المنقسم ، أعنى المقدار مثلا ، وان كانت متساوية في نفسها ، أشكل مجموع نقط غسل مثلا . فانه كثرة ، مع كون أجزائه ليست متساوية ، في ماهية المنقسم ، أعنى المجموع .

- 1 — قوله ، وهو عندهم ، أي عند الحكماء . والاضافة : قيد احتريز بها عن غيرهم . فانه عند أهل السنة ، أمر اعتياري ، لا وجود له ، الا في الذهن .
- 2 — قوله : عرض ، خرج عنه الجوهر ، فلا يدخل من اول الامر .
- 3 — قوله : لذاته ، انه لا يحتاج الى امر زائد على المحل ، بخلاف الكيف ، فانه يحتاج الى امر زائد على المحل ، وهو الكم . وبما ذكر ، يفرق بين الكيف والكم . والحاصل : ان الكيف والكم ، لا ينقسم الا تبعا للمحل ، فكل منها يحتاج للمحل . ولكن الكم لا يحتاج الى امر زائد عليه ، والكيف ، يحتاج الى امر زائد عليه . وهو انكم . وهذا هو الفرق بينهما ، كما سيأتي ، في هذه الرسالة . وهذا بالنظر لكلام الحكماء . فالذاتية حقيقية . « انتهى . شيخنا باجوري » .
- 4 — أي قوله : لا يقبل القسمة . « انتهى امير » .
- 5 — هي نهاية الخط ، فهي عرض لا يقبل القسمة .
- 6 — قوله : والوحدة ، وهي كون الشيء واحدا لا تعدد فيه ، او نهاية الشيء . وعلى هذا ، ما الفرق بينها وبين النقطة ؟ ويجاب بأن النقطة نهاية الخط ، وهو أخص من الوحدة .
- 7 — قوله : والثاني ، أي وهو قوله لذاته . « انتهى امير » .
- 8 — قوله : كما في معالج الامام : أي اسم كتاب له . « انتهى امير » .
- 9 — قوله : تتلاقى : هذا تفسير لقوله « مشترك » .
- 10 — قوله : وتتصل باعتباره ، أي بملاحظته . وهو عطف على قوله تتلاقى . . الخ .
- 11 — قوله : كما في شرحها للشيخ : ما ذكره لا يشمل كم الخط من نقطتين فانه متصل ، مع انه لا يشترك بين جزئية ، لما أن كلا منهما ، لا ينقسم . فالاولى تفسير المتصل ، بانه عقيم الذات . والمنفصل تعدد . « انتهى امير » .
- 12 — قوله ، بين ما ذكر ، وهو الماضي والمستقبل ، بالنسبة للزمن ، والنقطتين بالنسبة للخط .
- 13 — قوله : باعتبار ما ذكر ، وهو الحال ، والنقطة ، على التوزيع المتقدم . « انتهى تقرير » .
- 14 — قوله ، وهل الحال ، الحاصل انه جرى خلاف في الحال ، فقيل : بسيط . وقيل : مركب ، وعلى كونه مركب ، فهل هو قسم مستقل ام لا ؟
- 15 — قوله : قار الذات ، أي مجتمع الاجزاء ، وسيأتي مقابله : وهو ان يكون غير قار ، عند قوله : فيما سيأتي . وهي امور . . « انتهى تقرير » .
- 16 — قوله : خط ان قبل القسمة ، الحاصل بانه اذا اتى بجوهريين فريدين قام بهما عرض ، يقال له : خط . واذا اتى بأربعة جواهر ، قام بهما عرض ، يقال له : سطح . واذا اتى بثمانية جواهر ، قام بهما عرض ، يقال له جسم تعليمي . واعلم : ان نهاية الخط ، بالنقطة ، ونهاية السطح ، بالخط ، ونهاية الجسم التعليمي ، بالسطح .

- 17 — قوله ، فالشكل ، هذا تفريع على قوله سابقا : « فهذه الثلاثة امتدادات .. الخ وقوله : المربع ، أي المربع من أربعة أبعاد ورسمه هكذا :



- 18 — قوله : لانهم ، هذه علة للنسبة .
- 19 — قوله : مركب من جوهرين ، الحاصل : ان هذا ، شروع من الشيخ في اقوال ثانية . لكن على القول الاول والثاني والثالث ، فليس الجسم الطبيعي معروضا للجسم التعليمي ، وانما هو على القول الاول ، معروض للخط . وعلى الثاني والثالث ، فهو معروض للسطح . « انتهى تقرير » .
- 20 — قوله : على ما للفهري ، أي فانه يقول : معنى قولهم الجسم الطبيعي مركب من جوهرين ، انه مركب من جوهرين مثلا او ثلاثة او اربعة مثلا وهو بعيد جدا . « انتهى تقرير » .
- 21 — قوله : عارضي ، عرض هكذا . في بعض النسخ عرض عارضي وفي بعضها فعلي . الاول يكون قوله عارض . راجعا لقوله سابقا « معروض » ويكون قوله عرض ، راجع (كذا) لقوله سابقا : انه جوهر ، فهو لف ونشر مشوش ، وما على البعض الثاني ، يكون الاول راجع (كذا) للاول ، والثاني للثاني . فهو لف ونشر مرتب (انتهى تقرير) .
- 22 — قوله فقف على الفرق ، وحاصل الفرق : ان الجسم الطبيعي ، ما تركيب من جوهرين ، واما الجسم التعليمي ، الامتدادات العارضة القائمة كالطول والعرض والعمق (انتهى تقرير)
- 23 — قوله : وقول التلخيص ، الحاصل : ان التلخيص قال : الجسم الطويل العريض .. الخ . يحتاج الى فراغ يشغله . فما مراده بالجسم ؟ ان اراد الجسم التعليمي ، لا يحتاج الى فراغ ، وانما يحتاج الى ذات . فاجاب الشارح عند ذلك بقوله : يعين به ... الخ
- 24 — قوله : ظاهرة ، أي حيث قال : الطويل العريض العميق .. الخ (انتهى تقرير)
- 25 — قوله : والا ، فالتعليمي ، والا نقول : ان المراد به : الطبيعي . بل المراد به التعليمي . فلا يصح . لان التعليمي .. الخ .
- 26 — قوله : اصحاب هذا التقسيم ، أي تقسيم المقدار لخط وسطح وجسم تعليمي .. الخ .
- 27 — قوله : واعلم ، هذه الكلمة يؤتى بها لشدة الاعتناء بما بعدها . ولا شك ان ما بعدها ، عسر الفهم ، لا يفهمه الا من له ادنى الملم يعلم الحكمة (انتهى تقرير) .
- 28 — قوله : الجسم ، ال ، في الجنس للمعد ، وقوله : بما ذكر ، أي من كون الجسم الطبيعي ، هو الطويل العريض العميق .. « انتهى » .
- 29 — قوله : اصطلاح ، فالحاصل : ان المعتزلة ، اتفقوا على ان الجسم الطبيعي هو الطويل العريض .. الخ . وعلى هذا ، يكون دائما وابدا ، معروضا للجسم التعليمي .
- 30 — قوله : اعترفهم ، لعل المراد ، اكثرهم . فقد تقدم ان بعضهم ينكره (انتهى تقرير)
- 31 — قوله : ففسروه : أي الجسم
- 32 — قوله : الهيولة ، وعلى هذا تكون الصورة جوهرًا . « انتهى تقرير » .
- 33 — قوله : عندهم ، أي الفلاسفة .
- 34 — قوله : او لا ، أي لا حال ولا محل ولا حال فيه . « انتهى امير » .
- 35 — قوله : تغير ، أي كان التغير ، ليشمل اول صورة . « انتهى امير » .

- 36 — قوله : تقوم ، هذا معطوف على قوله ، تغير ، وهو عطف مسبب على سبب ، أو لازم على ملزوم . « انتهى تقرير » .
- 37 — قوله : وكالبيضة ، فان قيل : كرر المثال : قلت : للتوضيح ، او لنكتة لطيفة ، وان كانت ضعيفة . وهي انه لا فرق ان يكون ناطقا او غير ناطق او جمادا - « انتهى »
- 38 — قوله : فهو الموضوع ، المراد بالموضوع : شيء ذو وضع أي ذو تحيز وليس المراد به ما قابل المحمول ، لان هذا : انما هو عند المناطقة . وهو لا يخرج عن الجسم . فهو عينه . وانما الخلاف بينهما اعتباري . فمن حيث ان الثوب مثلا تركيب من مادة وهي الكتان . وصورة ، وهي كونه ثوبا : جسم . فلذا ، يذكره في التفريع الآتي وهو قوله : فالجوهر ... الخ « انتهى » .
- 39 — قوله : تصرف ، أي كالدهاب والمجىء مثلا .
- 40 — قوله : وتدبير ، أي كالاكل والشرب مثلا .
- 41 — قوله : فالنفس ، وهي عندهم جوهر مجرد ، أي لا مادة له . « انتهى امير » .
- 42 — قوله : فالجوهر ، هذا تفريع على ما تقدم ، من عند قوله : واعلم الى ما هنا ..
- 43 — قوله : والعرض واحد ، لعلة اراد الجنس ، والا ، فأقسامه تسعة (انتهى امير)
- 44 — قوله : وانكروا ، هذا معطوف على قوله سابقا : ففسروه . ودليلهم على انكاره انه لو فرض خط من ثلاثة جواهر فردة ، فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين ، أولا . لا سبيل الى الثاني بل والى الاول . لانه لو لم يكن مانعا من تلاقي الطرفين ، لكان الوسط داخلا في أحد الطرفين ، فيحصل بين الاجزاء تداخل ، وهو محال ، اذا كان من غير نمو . ويلزم عدم الوسط ، والفرض ثبوته . وحينئذ يثبت كونه مانعا من تلاقيهما . فلا يلاقي الوسط أحد الطرفين غير ما يلاقي به الآخر . وحينئذ يتقسم الوسط . وقد فرضناه غير منقسم . فهذا خلف . وقد يقال : هذا انما يوجب ان الوسط : له نهايتان . والنهائية ، أمر اعتباري . وحينئذ لا يلزم من ذلك انقسامه . على هذا ، الرد ليس قويا فدليلهم قسوي . « انتهى » .
- 45 — قوله : ونحن نقول ، هذا دليل الزامي والدليل الذي يرد عليهم ان التفاوت بين الجبل والحجر الصغير اما ان يكون التفاوت بينهما بجزء منقسم او لا فلا يخلو ان يقولوا بالثاني او الاول . فلو قالوا بالثاني لزمهم ثبوت الجوهر والعرض ان هم انكروه . ولو قالوا بالاول فلا بد ان ينتهي الى ما لا يتقسم وهو المطلوب .
- 46 — قوله : وفيه ما فيه ، وهو عدم دليلهم على ذلك . « انتهى تقرير » .
- 47 — قوله : فالجوهر عندهم .. الخ . أي فكل جوهر عندنا جوهر عندهم ولا عكس فيبينهم العموم والخصوص المطلق . « انتهى تقرير » .
- 48 — قوله : خلاف الظاهر ، أي لان الأين هو الحصول فهو من الامور الاضافية « انتهى تقرير » .
- 49 — قوله : ففسروه ، فعلى هذا يكون تارة معروضا للجسم التعليمي وتارة يكون معروضا لغيره . « انتهى تقرير » .
- 50 — قوله : نظرا ، هذه علة للتسمية واذا كانت توهم ان التسمية مجازية . « انتهى تقرير » .
- 51 — قوله : تفسيرات اربعة ، التفسير الاول للمعتزلة والثاني للفلاسفة والثالث للمتكلمين والرابع للغويين . « انتهى » .
- 52 — قوله : بخلاف الآن ، فانه اسم للجزء من الزمن الذي لا يتجزأ . ولما كان هذا الجزء يلاحظ غالبا في الحال ، التي نقول انما فيها ، نخت له اسم من ضمير المتكلم فقيل آن . وفي الاشارة والنظائر : أصل آن اوان ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء ثم حذفت إحدى الالفين الساكنتين « انتهى امير » .
- 53 — قوله : المقدار ، وهو قار . والزمن ، أي وهو ليس بقار . « انتهى امير » .
- 54 — قوله : وها هنا أمور ، ها هنا خبر مقدم . أمور ، مبتدأ مؤخر . وقوله : منهما ، اشارة الى ان المؤلف لم يذكرها كلها . وانما ذكر بعضها « انتهى تقرير » .
- 55 — قوله : خلافا للفلاسفة فانهم يقولون : ان الاجسام ، ليست مرئية . والمرئي انما هو العرض . « انتهى تقرير » .

- 56 — قوله : المحصل ، بصيغة اسم المفعول . هو اسم كتاب للامام الفخر الرازي « انتهى امير » .
- 57 — قوله : في التحيز ، على تقدير مضاف أي في حالة التحيز . يعني والمرئي في حالة التحيز إنما هو الجسم ، وهذا الدليل ليس بقوي ، لان لهم ان يدعوا ويقولوا : المرئي في حالة التحيز ، إنما هو العرض . والجسم محجوب بالعرض .
- 58 — قوله : والعرض لا يتحيز ، أي فلا يرى .
- 59 — قوله : وعليه الاكثر . الحاصل ان العلماء ، اختلفوا . فآكثر العلماء يقول : ان الاجسام لا تنفك عن العرض . وعليه ، فالماء له لون البياض . وانما هو لشفافيته لا يحجب لون انائه . وكذلك بعض العلماء يقول : ان بعض الجسم ينفك ، وبعضه لا ينفك . وعلى هذا ، فلا يستدل على حدوث العالم بملازمته للاعراض . « انتهى تقرير » .
- 60 — قوله : ان العرض المراد بالعرض : ما يشمل الكيف والكم .
- 61 — قوله : كما هو معلوم ، فان قيل : يازم عليه تشبيه الشيء بنفسه ، وهذا ممنوع . ويجاب : بان المشبه والمشبه به اختلفا ، بالاعتبار . فمن حيث ان المشبه صادر من المؤلف ، مخالف للمشبه به ، من حيث انه معلوم من القواعد . « انتهى تقرير » .
- 62 — قوله : فتقيدهم ، أي في قولهم فيما تقدم : الكم عرض ، يقبل القسمة لذاته .
- 63 — قوله : والتفصي ، بالتاء والغاء (كذا) والصاد والياء . المراد به التخلص من الاشكال .
- 64 — على تقدير مضاف الى ان بياض الجوهر .. الخ . بدليل ما تقدم الكلام فيه وهو العرض .
- 65 — قوله : من غير توقف ، هذا مشكل ، كيف يقول من غير توقف على شيء ؟ مع انه متوقف على الكم ؟ الا ان يقال : ان الكم ، ثابت من اول الامر . « انتهى تقرير » .
- 66 — قوله : وهو تابع له ، أي والجسم التعلمي تابع له . أي الجسم الطبيعي ، وقوله : في ذلك ، أي القسمة . وقوله : واو كان شرطاً ، أي ولو كان الجسم الطبيعي شرطاً في تحقيق الجسم التعليمي . « انتهى تقرير » .
- 67 — قوله : ولا يخفى ، أي ولا يخفى عليك ان تبعية انقسام الجسم التعليمي للطبيعي ، انما هو عند الاصحاب أي اهل السنة ، بخلاف يرههم . « انتهى تقرير » .
- 68 — قوله : ومرادهم : عائد على الاصحاب وان كان يومهم عوده على ما قبله « انتهى تقرير » .
- 69 — قوله : بان يفرض ، هذا تصوير للوهمية فالوهمية معنى ، الفرضية . أي باعتبار الوهم ، وحينئذ فنرجع للوهمية والا فبينهما فرق . وحاصله كما ذكره الشنواني ، في حاشيته على عبد السلام : ان له هو حكم العقل ، الذي لا يتوقف على غيره ، بخلاف حكم الواهمة ، فانه يتوقف على ادراك المحكوم عليه ، وهو أساس الفرض ، الذي هو التقدير الناشئ من العقل .
- 70 — قوله : هويتين : تثنية هوية : وهي الذات والحقيقة . والذي ضبطته من افواه المشايخ : انه بضم الهاء والواو . ورايته في بعض الهوامش بضم الهاء وكسر السواو .
- 71 — قوله : ويمنعون فيقولون انها امور اعتبارية . « انتهى تقرير » .
- 72 — الواو حالية . أي والحال .
- 73 — قوله اللسان ، أي اللفظة .
- 74 — قوله : مقارنة ، كما اذا قات ، آتيك طلوع الشمس . فالإتيان مجهول ، والطلوع معلوم ، فالزمن مقارنة الإتيان للطلوع . « انتهى تقرير »
- 75 — قوله : نفس الفلك : المراد بالفلك ، العرش . ولكن هذا مشكل ، لانهم لا يمنعون انقسام الزمن الى درجة والى ساعة ، فيلزم على قولهم بان الزمن نفس الفلك ، انقسام الفلك الى درجة والى ساعة ، وهذا لا يعقله عاقل . فلعل صاحب هذا القول يرجع الى الحركة « انتهى » .
- 76 — قوله : المعدل ، المراد بالمعدل : شيء في وسط الفلك ، يستوي عنده الليل والنهار .
- 77 — قوله : سيال ، أي يوجد شيئاً بعد شيء .

- 78 — قوله : والوحدة ، المأخوذة مما سيأتي أن الوحدة صفة الواحد فكانه جرى عليه المشاكلة . وعلى كل ، فالصواب حسنه الواحدة . .
- 79 — قوله : نهاية الواحد ، أي نهاية الشيء الواحد ، اعترض بأن واجب الوجود متصف بالوحدة وهو منزّه عن النهاية . فتفسير المؤلف الوحدة بالنهاية مشكل . ولمنه نظر لمشاكلة تعريف النقطة بالنهاية .
- 80 — لكن ، استدراك على كون الواحدة اعم . ورايت في بعض الهوامش : انه استدراك على قوله : والنقطة اخص . وهو الاقرب بدليل ما بعده والمال واحد . « انتهى » .
- 81 — قوله : سعد العقائد ، أي شارحها . والكمال هو ابن أبي شريف ، محشي شرح السعد عليها .
- 82 — قوله ، قضية مهملة ، أي في قوة الجزئية القائلة : قد تكون النقطة نهاية الخط وقد لا تكون نهاية الخط كالمركز . فظهر منه : أن نهاية أحد سطحي المخروط المستدير وهو السطح المبتدي من القاعدة المنتهي إلى نقطة هي نقطة بلا خط ، كمركز الدائرة .
- 83 — قوله : المخروطي ، نسبة للمخروط . وهو شكل يحيط به سطحان أحدهما قاعدته . والآخر مبتديء منه ويضيق إلى أن ينتهي بنقطة هي رأسه . فإن كان
-  السطحان مستديرين سمي صنوبريا ومستديرا وصورته هكذا
- والا سمي مضلعا لتلك الخطوط المستقيمة الخارجة عن قاعدته من المركز المنتهية إلى ذلك الخط متساوية . وصورتها هكذا  والنقطة التي في وسط تلك الدائرة يقال لها مركز (X) انتهى . وسرى في عصرنا الهرم (حقي)
- 84 — قوله : فليسا من المقولات ، أي لانهما لو كانتا من المقولات لكانتا جنسين . والجنس لا بد وأن يكون له فصل يميزه ، فجاء التركيب ، مع « أي » الفرض بساطتهما « انتهى تقرير » .
- 85 — قوله : التهذيب ، أي الذي هو متن السعد .
- 86 — قوله : أو من الامور ، أي فليست من الاعراض .
- 87 — قوله : كما هو القول الصحيح ، التمييز يحتمل رجوعه لكون النقطة والوحدة امرا اعتباريا . ويحتمل رجوعه للامور الاعتبارية « انتهى تقرير » .
- 88 — قوله : كالوجوب ، أي فانه واجب . ومقتضى الحكم عليه بالوجوب في قولنا انه واجب أن يكون له وجوب . وهكذا فيتسلسل ولا ضرر فيه . لانه امر اعتباري أي ليس نمة إلا ذات متصفة بالوجوب .
- 89 — قوله : والامكان ، ان أريد به الامكان الذاتي ، فاتصاف الممكن به واجب . اذ لو كان جائزا . لكان اتصاف موصوفه بالوجوب أو الاستحالة ، وهو محال . وحينئذ ، فنرجع للوجوب الاول . وان أريد به الامكان الوقوعي ، المفسر بحصول الممكن بعد عدم ، واتصافه به ممكن ، صح انه مقال للوجوب الاول . ويتمين حمل الوجوب عليه ، دفعا للتكرار . « انتهى تقرير » .
- 90 — قوله : والبقاء ، فيه أن البقاء صفة سلبية . والجواب ان السلب والاعتبار واحد . « انتهى تقرير » .
- 91 — القاضي : عياض . والامام : الرازي .
- 92 — قوله : ولم ينقسم ، أي كالجوهر الفرد « انتهى امير » .
- 93 — قوله : الواحد الشيء ، يلزم من تعريف الواحد بالشيء ، الذي لا ينقسم . . . تعريف الوحدة بكونها : كون الشيء . . « انتهى تقرير » .
- 94 — قوله : القاصد ، اسم كتاب لسعد الدين التفتازاني . « انتهى امير » .
- 95 — قوله : طردا ، راجع لتعريف الوحدة . قوله : وعكسا : راجع لتعريف الكثرة . فهو لف ونشر مرتب . . « انتهى تقرير » .
- 96 — قوله : بالاتصال ، هذا قسم . وقوله : بالاجتماع وبالارتباط وبالتركيب هذا قسم آخر . .

- 97 — قوله : كالمقدار : اي فان المقدار كالعמוד مثلا ، ينقسم الى امور ، اي اجزاء متشابهة ، في الاسم . وهي الحجرية ، وفي الحد وهو كونه جسما ليس بجسمين .
- 98 — قوله : المنفطر ، ضبطه شيخنا الشيخ فتح الله ، بضم الميم وسكون النون بعدها وفتح الفاء بعد النون . وهو كتابة عند الشيء الواحد . « انتهى امير » .
- 99 — قوله : نحو زيد ، تقدم ان المؤلف : جعله مثالا للوحدة الحقيقية . فهذا مشكل ، فلعله ناظر لكلام الامام ، في جعله الوحدة ما لا ينقسم اصلا . فلذلك ، جعله مثالا للوحدة الاضافية .
- 100 — قوله : والثالث : وهو الوحدة الذاتية بالجنس . اي افراد الانسان والفرس ، بالنظر لكل فرد على حدة .
- 101 — قوله : والرابع : اي الوحدة بالنوع .
- 102 — قوله : بالانسانية ، اي بالنظر لمجموع الحيوانية والناطقية .
- 103 — قوله : والخامس ، اي الوحدة بالفصل .
- 104 — قوله : بالناطقية ، اي وتقطع النظر عن الحيوانية .
- 105 — قوله : كالكاتب .. ألخ اي كمفهوم الكاتب وهو ذات تثبتت بها الكتابة . وذات تثبت لها الضحك .
- 106 — قوله : واحد في الانسان ، مبني على ان النوع ، خارج عن الماهية . وهو احد اقوال ثلاثة . وقيل : داخل فيها . وقيل : لا . « انتهى تقرير » .
- 107 — قوله : جعل المقدار ، .. كما سبق في امثلة النوع الاول .
- 108 — قوله : مشكل : لا اشكال . لانها وحدة اضافية .

مقولة الكيف

وهو كما قال العلامة الثانى (1) : عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ، ولا يقتضى القسمة ، واللاقسمة فى محله اقتضاء أوليا (2) . فخرج الجوهر ، وباقى الاعراض النسبية ، كما لا يخفى . والنقطة والوحدة ، بناء على القولين (3) ، لا على أنها من مقولة الكيف . وقوله : كما قال اقتضاء أوليا ، مدخل فى الحد ، وهـ خرج . يعنى من النفس ، لما يقتضيهما لكن اقتضاء ثانويا . كالعلم من مقولة الكيف (4) ؟ فان اقتضاه للقسمة ، واللاقسمة ، ليس اقتضاء أوليا ؟ بالنظر الى ذاته ، بل ثانويا ، بالنظر الى متعلقه . لكن لا يخفى عليك — كما قال العلامة بيس فى حواشيه — ان قوله فى محله (5) ، مغن فى ادخال ما ذكر كالعلم عما ذكر . أعنى قوله : اقتضاء أوليا . فان العلم لا يقتضيهما فى محله ، وان اقتضاهما فى متعلقه . لان متعلق العلم ، ليس محلاله . فافهم (6) .

وقد أورد العلامة شيخ الاسلام الهروى — حفيد السعد — أيضا . على التعريف : الكيفية المركبة ، كالمزوجة (7) . والنظرية كالعلم النظرى فى أن كلا منهما ، يتوقف تعقله على تعقل الغير ، كما لا يخفى . فلا يكون التعريف بما لا يتوقف ، جامعا . وأجاب : بأن المراد بالغير ، الواقع فى التعريف ، معناها عند المتكلمين . وهو المنفك . لا اللغويين ، وهو المخالف .

وحينئذ : يكون المعنى : الكيف عرض ، لا يتوقف تعقله على تعقل ما ينفك عنه . وان توقف على ما يخالفه ، ولا ينفك عنه . فيخرج الإضافات — كما تقدم — كالضرب ، من مقولة الفعل . فانه يتوقف على تعقل ما ينفك

عنه . وهو ذات الضارب (8) . وتدخل الكيفية المركبة ، فانها لا يتوقف تعقلها على تعقل أمر ينفك عنهما . وان توقف على تعطل أمر مخالف ، لا ينفك . وهو مجموع ما تركبت منه ، كحلاوة الرمان ، وحموضته ، فان مجموعهما ، لا ينفك عن المزوجة . فهي موقوفة (9) على تعقل « غير » بمعنى غير موقوفة على تعقله بمعنى آخر ، بأن المراد بالمنفى ، فى قوله : لا يتوقف تعقله ، لزوم التوقف . وحينئذ ، يصرف على العلم النظرى ، أنه عرض لا يتوقف تعلقه على تعقل الغير . بل قد يكون كذلك (10) كما فى حقتنا . وقد لا يكون ، كما فى حق الملك . وقد وضحت غاية التوضيح .

فائدة

الكيفيات أربعة . ووجه الحصر : أن الهيئة المرسومة ، اما أن تكون مختصة بالمقدار ، أولا (11) .

الاول (12) : ككيفيات الكميات (13) . كالزوجية والفردية (14) والاستقامة والانحناء والطول والعرض (15) والنقطة على أنها من الكيف (16) ... من هذا القبيل . الا أن يمنع الحصر (17) .

والثانى (18) : اما أن يتعلق به الادراكات أولا .

الاول (19) : المحسوسات وهى اما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار أو غير راسخة ، سريعة الزوال (20) وتسمى انفعالية ، لانفعالات موضوعاتها بها ، كحمره الخجل ، وصفرة الوجل . وبطيئة كملوحة الماء .

والثانى (وهو ما لا يتعلق به الادراكات) اما ان يوجب كمالا أولا .

الاول الملكات كملكات العلم والكتابة ، وليست عبارة عن احضار ما ذكر ، بل عن الاقتدار عليه بلا كلفة . والفرق بينهما (أى الملكات) وبين الاحوال ، بالعرض لا بالذات . كما ظن (21) فان قويت عسرة الزوال ، فملكات ، وان وهت سهلة الزوال ، فأحوال .

والثاني ، أى الذى لا يوجب كمالا ، المعدات (22) ، وهى ما يوجب استعدادا سريع الانفعال ، ويسمى (23) بلا قوة ، كاللين الموجب للانقسام بسهولة . والتعبير عن هذا (24) ، بسلب مقابله ، لكونه ليس له اسم ، محصل له ، لا يوجب أنه عدمى ، كما ظن (25) . بل هو أمر وجودى ، كما هو ظاهر .

-
- 1 — العلامة الثاني ، المراد به : السعد . والعلامة الاول ، هو القطب الشيرازي .
2 — قوله : اقتضاء اوليا ، مقول لقوله . وقوله « كما قال » معترض بين القول ومقوله . والضمير فى « قوله » عائد الى العلامة الثاني ، الذى هو السعد . « انتهى تقرير » .
3 — اي ابهما أمر اعتباري او نوع مستقل .
4 — اي على الصحيح .
5 — قوله : فى محله ، اي قوله اقتضاء اوليا .
6 — قوله : فافهم ، ماخصه : ان العلم ، من مقولة الكيف ، لانه لا يقتضى القسمة واللاقسمة ، لا اقتضاء اوليا ، ولا ثانويا ، من حيث محله . . وهو الذهن . وكذلك من حيث متعلقه ، بقطع النظر عن الكم ، واما بالنظر له ، فانما يقتضى القسمة اقتضاء ثانويا لا اوليا . وهو على كل حال ، من مقولة الكيف . « انتهى تقرير » .
7 — قوله : كالمزوجة ، هو طعم بين الحلاوة والحموضة .
8 — قوله : ذات الضارب ، اي والمضروب ففيه اكتفاء على حد سرايل تقبلكم . الخ .
9 — قوله : فهي موقوفة ، اي المزوجة موقوفة على تعقل غير مفسر بمعنى . وهو المخائف غير المنفك .
10 — وقوله : موقوفة : بالرفع ، معطوف على موقوفة وهو خبر ثان لهي . اي ان المزوجة ، غير موقوفة على تعقل الغير المفسر بمعنى آخر ، غير المعنى الاول ، وهو المنفك . الخ . « انتهى تقرير » .
11 — قوله : كذلك : اي لا يتوقف تعقله على تعقل الغير . وقوله : وقد لا يكون ، اي لا يتوقف .
12 — قوله : بالمقدار ، المراد به ، الكم ولو منفصلا . « انتهى تقرير » .
13 — قوله : الاول ، اي المختصة .
14 — اي المقادير .
15 — قوله : والفردية ، يجعل الواحد مقدارا ، فهو خارج عن الموضوع .
16 — قوله : والطول ، وهو اطول الامتدادات ، او ما فرضته اولاً ولو قصيرا على الخلاف المتقدم . « انتهى تقرير » .
17 — قوله : على انها من الكيف ، فيه ان النقطة ، لا مقدار لها ، الا ان يلاحظ ما انتهى بها « تقرير » .
18 — استدراك على كون النقطة ، من كميّات الكميات ، التى هي المقادير . فهو راجع للنقطة (انتهى تقرير) .
19 — قوله : والثاني : أي وهو الذى لا يختص بالمقدار « انتهى تقرير » .
20 — قوله : الاول ، اي الذى تتعلق به الادراكات .
21 — قوله : سريعة الزوال ، تفسير لقوله : غير راسخة .
22 — قوله : كما ظن ، راجع للمنفى ، وهو كونها بالذات .
23 — قوله : المعدات ، جمع معدة على صيغة اسم الفاعل .
24 — اي ذلك المعد .
25 — اي ما يوجب استعدادا سريع الانفعال .
اي فيما تقدم .

مقولة الإضافة

وتسمى النسبة المتكررة (1) . وهي لا تعقل ، الا بالقياس الى نسبة أخرى ، لا تعقل ، الا بالنسبة اليها . أقول : وهو دور معنى (2) لا سبقي ، فلا اشكال . سواء أكانتا متفتحتين كالأخوة (3) ، أو مختلفتين : كالأبوة ، والعمومة ، والامومة ، والزيادة ، فان الأخوة ، لا تعقل الا بنسبة أخرى ، وهي الأخوة . والابوة ، لا تعقل ، الا بأخرى ، وهي البنوة . وكذلك الامومة ، والعمومة ، لا تعقل ، الا بنسبة أخرى ، وهي : ولديه الاخ والزيادة ، لا تعقل ، الا بأخرى ، وهي النقص ، فكل اضافة ، نسبة ، ولا عكس (4) . فان النسبة ، ان كانت موقوفة في تعلقها على شيء آخر ، لا يلزم أن يكون ذلك الشيء نسبة ، ولا موقوفا عليها ، كما نبه على ذلك على ، والعلامة البخارى . نوع تنبيهه في حواشيه (5) وحينئذ ، تكون النسبة عندهم : بالمعنى الاخص ، عرضا موجودا ، هو هذه المقولة . وأما بالمعنى الاعم ، فتارة تكون كذلك عرضا موجودا ، كما في باقى المقولات الآتية ، فان جميعها نسب . وتارة لا ، كما في النسبة العدمية . ونحن نقول : النسبة مطلقا أمر اعتبارى (6) ليس عرضا موجودا ، كما تقدم . وقد رد عليهم : بأنهم يصفونه - تعالى - بما هو اضافة كالمالك (7) ، مع امتناعهم - قبحهم الله - عن وصفه - تعالى - بما هو وجودى ، فكيف يجعلون الاضافة أمرا وجوديا ؟ الا أن يقولوا (8) : الوجوديين : ذوا الاضافة .

فائدتان

الاولى : الكليات (9) ، من مقولة الاضافة . مثلا : الجنس (10) ، نسبة لا تعقل ، الا بأخرى . وهو النوع . ويأتى تحقيق ذلك .

الثانية : قال القطب ابن التلمساني ، وقد تعرض (11) الاضافة للمقولات كلها : كالابوة ، والبنوة ، للجواهر . والصفر والكبر ، للكلم المفصل والاحرية والابرديية . والاقربية والابعدية ، للاضافة . أعنى : القرب والبعد . ولا يقال : كيف يعرض الشيء لنفسه ؟ كما لا يخفى ، والعلو والسفل ، للآين (12) . والاقدمية والاحديثية ، للمتى . والاسدية ، انحناء وانتصابا (13) للوضع . والاكسوية والاعروية ، للملك . والاقطعية (14) ، للفعل . والاشندية تقطعا ومنحنى ، للانفعال (15) .

- 1 — قوله : النسبة المتكررة ، اي النسبة التي حصل بها التكرار . ولا تمقل ، الا بالقياس اليها ، اي النسبة الاولى . وقوله : المتكررة ، لما ان كلام من الاضانتين مكررة بالنسبة للآخرى .
- 2 — قوله : دور معي لا سبقي ، المنوع ، الدور السبقي . وهو ما اقتضى سبق احد الامرين على نفسه . ككون زيد اوجد عمرا . وعمرو اوجد زيدا . لا الدور المعى ، وهي الصدق بوجودهما معا : كالابوة والبنوة .
- 3 — قوله : كالاخوة ، هي الاتفاق فى جهتي النسب او احدهما . وهذا ، يقتضى ان المقارنة من الاضافة . فالفعل بالمعنى المصدرى ، وعد الفعل مقولة ، مقابلة الاضافة ، انما هو على مذهبهم فى الفعل . لا عندنا ، من ان فعل العبد مجرد مقارنة . هذا هو الظاهر . وان التزمت : ان المقارنة والاجتماع والاخوة ، نسبة واحدة ، تقدم بشيئين ، خرجت عن الاضافة . لكن يبقى النظر فى انهما من اي المقولات حينئذ ؟
- 4 — قوله : فكل اضافة نسبة ولا عكس ، تفريع على تعريف الاضافة المتقدم . هكذا قيل . وفيه : انه لا يظهر ، الا بالنظر للشق الاول ، من شقي التفريع . ولا يظهر بالنظر للثاني (وهو قوله ولا عكس) لان تعريف النسبة ، لم يتقدم فى كلامه رأسا . ويجاب : بان تعريفها ، معلوم عندهم . ووجه اعمية النسبة ، انها لاتمقل ، الا بين نسبة ، وشيء آخر اعم من ان يكون كذلك . بخلاف الاضافة ، فانها لا تكون ، الا بين نسبتين . « انتهى تقرير » .
- 5 — اي حواشيه على المحلى .
- 6 — اي ولا نقول بوجود شيئين من هذه المقولات ، بحيث يصح ان لا يرى ، الا الجوهر والكيف ، كالبياض ، والباقي ثابتة فقط .
- 7 — اي مالكيته للاشياء .
- 8 — اي يوافقون على أن الوجودين ذوي الاضافة .
- 9 — الكليات ، اي صفاتها كالجنسية .
- 10 — قوله : الجنس ، اي جنسية الجنس . فهو على حذف مضاف ، وانما قدرنا المضاف ليصح الاخبار بقوله : نسبة . وقوله ، لا تمقل الا باخرى . اي الا بتعقل نسبة اخرى . وقوله : وهو النوع ، اي نوعية النوع . « انتهى تقرير » .
- 11 — قوله : وقد تعرض ، هذا ظاهر ، على أن الاضافة ، امر اعتباري ، كما هو مذهبنا . اما على مذهبهم ، انها موجودة . فالعرض الوجودي ، لا يقوم بالعرض . لان العرض ، لا قيام له بنفسه ، حتى يقوم بغيره ، فهل يتم هذا ؟ تأمل .
- 12 — ذلك على التوسع . والا فالموصوف بهما — فى الحقيقة — انما هو المكان ، لا الآين الذى هو الحصول . كما سيأتى .
- 13 — قوله : انتصابا وانحناء . كل منهما تمييز للاسدية .
- 14 — قوله : والا قطعية ، وهي تأثير الشيء فى غيره ، ما دام مؤثرا فيه .
- 15 — وهو كون الشيء متأثرا عن غيره ما دام متأثرا . « انتهى تقرير » .

مقولة الأين

وهو حصول الجسم في المكان . وسمى « أينا » لوقوعه جوابا لاين .
كذا ، ويسمى « الكون » أيضا . وقد ذهب المتكلمون : الى أنه أمر وجوبى .
وألزمهم الغزالي باعترافهم ، بأنه من النسب — كما تقدم — وأجاب الفهرى
باحتمال أن الوجودى ، ذو النسبة . والاكوان أربعة :

حركة : وهى كون أول (1) ، فى حيز ثان .

وسكون : وهو كون ثان ، فى حيز أول . أقول : هذا يقتضى أن الكون
الأول ، فى الحيز الاول ، واسطة (2) بين الحركة والسكون . نعم . ان قبلي :
الكون ، ان كان حصولا أو لا ، فحيز ثان ، فحركة ، والا فسكون . فلا
واسطة . وارجع الى المطولات .

واجتماع وافتراق (3) ، وهو ظاهر .

- 1 — قوله : كون اول ، ما ذكره الشيخ فى تعريف الحركة والسكون ، انما يتانى على القول ببساطتهما واما على القول : بأنهما مركبان ، فتعرف الحركة بأنهما كونان فى مكانين ، فى زمانين ، والسكون ، بأنه كونان ، فى زمانين ، فى مكان واحد (بتصرف من ص) .
- 2 — قوله : واسطة ، اى يقتضى ان يكون الثانى ، فى الحيز الثانى ، واسطة . بل هو فيه اول ، للكون الاول .
- 3 — قوله : واجتماع وافتراق ، كونه ادخلهما فى الأين . لان الاجتماع ، حلول فى مكان مع اتصال . والافتراق مع الانفصال . هذا ، والنظر ان الاجتماع نفس الاتصال . والافتراق الانفصال ، فهما من الانفعال ، لا الأين . تأمل .

مقولة المتى

سمى بذلك ، لوقوعه جوابا « لمتى » وهو كما في ابن التلمسانى ، حصول الشيء في الزمان أو في الآن (2) . والفرق — عندهم — أن الزمان ، يقبل التجزئة . والآن ، لا يقبلها . وليس بمقدار . ونسبته للزمان ، كنسبة النقطة للخط . وينقسم الى « متى » حقيقي ، وهو كون الشيء في زمان يطابقه ، ولا يزيد عليه : كالخسوف في ساعة كذا . والى مجازى : كالخسوف يوم كذا . وهما في « الأين » أيضا .

- 1 — قوله : مقولة المتى ، اعلم ان لفظة « متى » تصلح لمطلق زمان ، بخلاف ايان فانها خاصة بالاستقبال .
- 2 — قوله : حصول الشيء . . الخ . عبارة ابن قاسم . او الهيئة التابعة للحصول في الزمان ، او طرفه . وهو الآن ، كالحروف الالية الحاصلة دفعة ، مثل الباء والطاء . وينقسم المتى — كالأين — الى حقيقي كالיום في الحصول . والى غير حقيقي كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض اجزائها . فانه يجوز ان يجاب بها للسؤال بمتى . الا ان المتى في الزمان الحقيقي ، يجوز ان يشترك فيه كثيرون . بخلاف المكان في الأين الحقيقي .

مقولة الوضع

وهو هيئة حاصلة من نسبة أجزاء الجسم ، بعضها الى بعض . ومن نسبتها الى أمر خارجي عنها ، بأن تخلق تلك الاجزاء ، بتلك النسبة ، في الموازاة والانحراف والقرب والبعد ، بالقياس الى جهات محوية ، وذلك كالتقيام ، انما كان القيام وضعا ، لانه هيئة . اعتبر فيها نسبة أجزاء الجسم بعضها الى بعض بالطبع ، كالجلد بعض . ونسبة مجموع تلك الاجزاء الى أمور خارجية عنها ، ككون رأسه من فوق ، ورجليه من أسفل . الانسان ، واما بغيره : كالتعود والتربع والاستلقاء والاستقرار وكون الشخص راکما أو ساجدا . وظاهر كلام ابن سينا والامام والاستاذ (1) ، أنه يشترط في الوضع ، نسبتان . كما تقدم .. وأقول (2) : لا مانع من تحققه بنسبة واحدة . ويمكن أن يقال : المحقق بالنسبة الواحدة ، بعض الهيئة . فلا يكون وضعا . لانه الهيئة كلها . فاننا لو اکتفينا بالنسبة الاولى مثلا ، لكان انعكاس القامة ، يبقى قياما . وهو باطل (3) .

فائدة

يطلق الوضع — أيضا — بالاشتراك ، على ما يعرض للكم المتصل ، من أجزاء (4) منفصلة ، يشار الى كل واحد منها بأين (5) هو من الآخر ؟ وهذا قريب من الوضع ، الذي هو المقولة . والفرق بينهما ، هو : أنه ليس لكمية أجزائها المفروضة ، جهات مستقلة ، لما أنها أعراض عندهم . وأمور اعتبارية عندنا — كما تقدم — وعلى ما يكون (6) في جهة معينة ، بحيث

يمكن أن يشار إليه إشارة حسية . سواء أكانت له أجزاء بالفعل : كالاول ،
أو بالقوة كالثاني . أولا ولا (7) : كالجوهر الفرد . وكالنتقطة على ما لبعض (8)
فللوضع معان ثلاثة ، غير تعيين اللفظ ، للدلالة على معين بنفسه ، وغيره .
بل على شيء (أي كما هو الفرق)

- 1 — الإمام اي الفخر الرازي . والاستاذ هو ابو اسحق الاسفراييني .
- 2 — قوله : واقول : في هذا القول نظر فانه لا يحكم على جزئياته فوق اجزاء ،
الا اذا اعتبر نسبتها للمحيط ضرورة . وكذا غيره فالنسبة للخارج لا ينفك « امير » .
فيه نظر . بل يكون وضعاً نقط وهو صحيح .
- 3 — قوله : من ، للتعليل ، اي من اجل .
- 4 — اي ، فيقال : اين كذا من عام كذا ؟ فيقال : قريب او بعيد .
- 5 — قوله : وعنى ما يكون : اي وهو من مقول الاين .
- 6 — قوله : لا ولا ، انه ليس له جزء حقيقي ولا مجازي كالجوهر « امير » .
- 7 — قوله : على ما لبعض ، كما هو عند علماء الوضع .
- 8 —

مقولة الملك

وهي هيئة حاصلة للشيء بالنسبة لما يحيط به . وينتقل بانتقاله ، فهو أعم من الوضع من وجه . فبينه وبين الوضع ، عموم (1) وجهي ، كما لا يخفى . وذلك : كالتعمم (2) والتقمص والتختم والتسلح (ابن التلمساني) ، ولا بد في هذه المقولة من حصول شرطين :

الاول : الاحاطة ، اما بالطبع ، كجلد الانسان ، واما بغيره . اما بكل الشيء : كحال الهرة عند اربابها ، وهو ذاتي . أو ببعضه ، كحال الانسان عند تختمه ، وحال الفرس عند الجامها واسراجها ، وهو عرضي .

والثاني (3) : أن ينتقل بانتقاله ، كالامثلة السابقة . أما اذا وجد أحدهما دون الآخر ، فلا يكون ملكا . فوضع التميمي على رأسه ، وان (4) كان ينتقل ، لا يكون ملكا ، لعدم الاحاطة . والحلول في الخيمة وان كان (4) كان مشتملا على الاحاطة ، لا يكون كذلك ، لعدم الانتقال . وقد يعبرون عن هذا الجنس : بالجدة والوحدة ، لكونه الراجع الى القدرة ، كما في قوله تعالى : اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم .

- 1 — قوله : عموم وجهي ، اي فينفرد الوضع في القيام والملك في التقمص ، اذ ليس التميمي جزءا ، تأمل ، ويجتمعان في الانسان ، بالنسبة لجلده .
- 2 — قوله : كالتعمم ، اي كآثره . لان كلا من التعمم والتقمص ، فعل الفاعل فلا يصح ان يكونا من مقولة الملك .
- 3 — قوله : والثاني : حاصله : ان الاقسام ثلاثة :
الاول : ان توجد الاحاطة بالشيء والانتقال بانتقاله ، كما تقدم من الامثلة ، وهي كالتعمم .
والثاني : ان يوجد الانتقال دون الاحاطة كوضع التميمي على الرأس .
والثالث : ان توجد الاحاطة دون الانتقال ، كالحلول في الخيمة ، « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 4 — الواو للحال .

مقولة لفعل

وهي تأثير الشيء في غيره ما دام مؤثرا . فالتسخين ، فعل ، لكونه تأثيرا (1) مع المسخن . والسخونة (2) كيف ، لكونها لا كذلك . وأقول : وكان القيد والنفى ، لا احترازي . لان التأثير ، لا يكون ، الا بدوام المؤثر . فليتمم .

- 1 — أي له تعالى حال كونه مصاحبا لوجود المسخن « تقرير شيخنا فتح الله » .
2 — قوله : والسخونة كيف ، أي لانها سخونة . هذا ، والاقرب اخذاً مما يأتي : اعتبار الانفعال ، وهو التسخن ، قبل الكيف . « امير » .

مقولة الانفعال

وهي تأثر الشيء عن غيره ، ما دام يتأثر (1) . فتأثر الشمع ولبينه ، انفعال ، ما دام يتأثر للطابع ، ويلين . وبعد ذلك ، كيف . قال شيخ الإسلام ، في شرح نقطة الزركشي : فان «يفعل وينفعل» (2) ، انما يقالان (أى يطلقان) على التأثير والتأثر (3) ، ما دام . فاذا انقضيا ، يقال لهما : الفعل والانفعال (ويقال للناسئء منهما كيف) . فتأمل في : هل العلم (4) من مقولة الكيف ؟ أو من مقولة الفعل ؟ أو من مقولة الاضافة ؟ أو من مقولة الانفعال (5) ؟ . وراجع تفصيل ذلك ، وثمرته : في حواشى العلامة يحيى (الشناوى) على أم البراهين . وراجع أيضا : أحكام العرض ، في المطولات الكلامية .

- 1 — قوله : وهو تأثر الشيء ، اي وهو المؤثر فيه . وقوله : عن غيره وهو المؤثر . وقوله : ما دام ، اي ذلك الشيء المؤثر فيه ، يتأثر ، اي يقبل التأثير . (انتهى تقرير شيخنا فتح الله) .
- 2 — قوله : فان يفعل ، وعليه فيكون من مقولة الفعل ، وقوله : وان ينفعل وعليه فيكون من مقولة الانفعال .
- 3 — قوله : على التأثير ، راجع ليفعل . وقوله ، والتأثر ، راجع لينفعل . فهو لف ونشر مرتب « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 4 — قوله : هل العلم ؟ . ذكر السيد الجرجاني ، في حاشيته على المطول . وغيره : ان العلم ، يطلق على معان ثلاثة : يطلق على الملكات ، وعلى الادراكات ، وعلى القواعد والضوابط . لكن اطلاقه على الادراكات ، حقيقة لغوية ، وعلى الملكات والقواعد ، مجازي لغوي . ثم صار حقيقة عرفية (انتهى ، العلامة امير)
- 5 — قوله : هل العلم من مقولة الكيف ؟ وعليه ، فيفسر بحصول صورة الشيء في الذهن .
وقوله : او من مقولة الفعل ؟ وعليه ، فيفسر بالادراك .
وقوله : او من مقولة الاضافة ؟ وعليه ، فيفسر بالعالية ، فانها لا تتعقل ، الا بالنسبة للمعلومية ، كما علم في تعريف الاضافة .
وقوله : او من مقولة الانفعال ؟ وعليه ، فيفسر بتأثير النفس وانفعالها بالصور المدركة « انتهى تقرير شيخنا فتح الله » .



ذهب أقوال : الى أن الجنس العالى ، واحد . وهو من مقولة الوجود عندهم . ورد بأن الجنس يجب أن يقال على ما تحته ، بالتواطى . خلافا لتوهم القاصر ، من تقسيم المناطق ، الى : متواطى ، ومشكك . أنه عام فى كل كلى من الكليات : الجنس ، والفصل ، والوجود ، مقول بالتشكك . فلا يكون جنسا ، ولا مقولة ، لان المقولات — عندهم — هى الاجناس ، ولا تكون ، الا موجودة . وبأن الجنس ، جزء الماهية ، يمتنع فهمها دونه . والوجود ، تفهم الماهية دونه . فلا يكون جنسا . وذهب أقوال ، الى أنه مقولتان : الجوهر والعرض . وأقول : الى أنه (1) : أربع مقولات : الجوهر والكم والكيف والنسبة . جعلوها جنسا للنسب السبع . فما عدا الجوهر والكم والكيف ، وهو السبع مقولات ، مقولة واحدة عندهم ، وهى النسبة . ووجهها ذلك : بأن مفهوم النسبة ، الذى هو التوقف على تعقل الغير . لو رفع عن واحد من السبع كالايين ، وهو الحصول فى المكان ، ما بقيت حقيقته . وهو شأن الكلى الذاتى . ولا يخفى : أنها قدر مشترك ، بين تلك السبع المختلفة الماهية ، يصلح أن تقال فى جواب السؤال عنها (2) بحسب الشركة ، فتكون جنسا (3) لها . وها هنا ترديد (4) . وهو أن النسبة اذا كانت جنسا ، يلزم أن يكون كل نسبة تحتها ، مركبة من جنس وفضل (5) . وذلك محال . لان كل مركب ، فلكل جزء منه ، نسبة الى الآخر . فتلك النسبة ، ان كانت مركبة ، كانت بين أجزائها حد مشترك ، نسبة أخرى . فان لم تنته الى نسبة بسيطة ، يلزم أن يكون المركب مركبا من أجزاء غير متناهية . وان انتهت الى نسبة بسيطة ، يلزم أن تكون تلك النسبة البسيطة

داخلة تحت مطلق النسبة ، وغير داخلة تحت الجنس ، لبساطتها . فالنسبة ، لا تكون جنسا للنسب عن السبع . وكل ما دخل تحت يتميز بالفصل ، فهو مركب . ويجاب باختيار الشق الاول . ولا نسلم اللزوم ؟ أعنى : أنه يلزم أن يكون المركب .. الخ .. وانما يلزم ذلك ، أن لو كانت النسبة ، التي بين الاجزاء ، داخلة في المركب ، وليس غايته ، لزوم تحقق نسبة ، لا نهاية لها . وذلك ، جائز . اذا الواحد ، نصف ، وثلاث وربع ... وهكذا من غير نهاية . فحاصله : أن الممنوع والمركب مما لا ينتاهى لا مجرد وجود ما لا ينتاهى ، فلا تركب منه .. الخ .. بتصريف أقول فيه : تأمل من جهة ، أن ما دخل في الوجود ، معناه في الحادث فقط ، على الراجع . والكلام فيه . ويمكن أن يقال : القاعدة في الوجوب ، بالتحقيق ، لا بالاعتبار . فيجوز في ذلك . وعدم النهاية في النسب ، من قبيل الثانى . كما في النظر . أعنى الواحد نصف ... الخ فيكون جائزا . وفيه ما فيه من جهة أن المرعى ، أن النسبة جنس للنسب السبع . والجنس موجود بالتحقيق ، لا بالاعتبار . كما لا يخفى على ذوى الابصار . أو يقال : ذلك الجواب ، مبنى على ما لغير الاصحاب ، من جواز دخول ما لا ينتاهى في الوجود . وذهب من ينسب الى التحصيل منهم ، كأريسطو : الى أن الاجناس العالية ، عشرة . وهى المقولات ، كالمقالات (6) في الجنس العالى ، أربعة . وفي المقام ، أمور وفوائد .

أما الامور ، فمنها (7) : أن هذه المقولات كيف تكون أجناسا عالية ؟ مع كون كل مقولة منها ، ماهية مركبة : من جنس أعم منها ، وفصل مميز لها ، عما يشاركها في ذلك الجنس ؟ وجوابه : أن القوم صرحوا : بأن الاجناس العالية ، تعريفها : انما هو بالرسوم الناقصة ، لانه لا يتصور لها جنس كيف . وهى العالية . ولا فصل آخر . لان تركب الماهية من أمرين متساويين ، غير محقق ، بل هو احتمالى (8) .

ومنها : كيف يكون الجوهر جنسا عاليا للجوهر ؟ لفهمه دونه ؟ كما تقدم ،
في الوجود . بل هو عرض عام له .

ومنها : جعلهم (9) الجوهر ، جنسا عاليا ، دون قسميه ، الذى هو
العرض ما وجهه ؟ قلت : — كما مر — أعنى أن العرض ، لو كان جنسا ،
لتوقف ما تحته عليه . واللازم باطل . بخلاف الجوهر . فان ما تحته ، متوقف
عليه .

ومنها : أنهم ردوا جنسية الوجود ، بالتشكيك (10) الذى من أسبابه
التقدم والتأخر . فيقال مثله في الجوهر ، لتقدم الجواهر بعضها على بعض ،
بل في كل كلى . ويرتفع التواطى . وجوابه : أن الاختلاف الموجب للتشكيك ،
لا بد وأن يكون واقعا في نفس المفهوم الكلى . فالوجود لكون (11) ما ذكر
من التقدم والتأخر ، واقعا فيه ، من قبيل المشكك ، بخلاف الجواهر ، مثلا .
فان تقدم بعضها على بعض ، وتأخره ، ليس واقعا فيها . بل في وجوداتها .
وكذا يقال في (12) الانسان : اختلاف أفراده بالتقدم والبيان مثلا . لا يفيد
كونه كليا متواطيا . لكون ما ذكر ، خارجا عن مفهوم الانسان . والحاصل :
أن التشكيك ، معناه الاختلاف ، في نفس المفهوم المشكك . فافهم .

ومنها : أن الجوهر ، لو كان جنسا عاليا تحته ، لكان امتياز ما تحته من
الاقوال ، بعض عن بعض ، بالفصول الذاتيات . فحينئذ ، يكون كل نوع
منها : مركبا من الجوهرية ، ومما يتميز به عن غيره من الانواع ، فنكون
كلها مركبة (13) . وقد زعمتم : أن بعضها بسيط . وجوابه : أن كون الجوهر
جنسا لها تحته ، لا تقتضى أن جميع ما تحته مركب منه ، ومن الفصول
« كما زعمت » بل بعض ما تحته كذلك . وبعضه — وهو البسيط — يتميز
بنوعه وشخصه ، فيكون منفصلا عن المركب (14) . قيل : وهذا الجواب
اقتناعى (15) .

ومنها : أن الجوهر ، لو كان جنسا للجواهر ، لكانت فصولها أيضا جوهرية . لان فصل الماهية ، من مقولة جنسها . لانها لا تتركب من أمرين متنافيين ، كهذا لجنسها . فليزوم أن يكون للفصول فصول آخر ، تميز — وهي جوهرية — لما مر وهكذا ... ويتسلسل ، فيلزوم تركيب الجواهر ، من أمور غير متناهية ، ومثل هذا ، يجرى في كل مقولة . مثلا : الكيف ، لو كان جنسا للكيفيات ، لكان فصوله أيضا من الكيفيات ولما مر . وإذا كان لها فصول من الكيف ، كان الكيف جنسا لتلك . فيكون لتلك الفصول ، فصول أيضا ، من الكيف . ويتسلسل . وجوابه : تسليم أنها جوهرية ، ومنع كون الجوهر جنسا لها ، لقاعدة أن الجنس ، خارج عن ماهية الفصول ، غايته : أن الناطق ، شئ ذو نطق . وكونه جوهرًا أو جسما ، وصف له خارج عنه . فلا يلزم من كونه جوهرًا ، كونه جنسا له ، حتى يلزم النهاية ، في ذات المركب الجوهر . سلمنا : أن الجوهر ، جنس للفصول . لكن لا نسلم لزوم الفصول لها . لان الفصول ، انما تكون للانواع ، لا للفصول . لانها غنية من تمييزها ، عما يشاركها في ذلك الجنس ، الذي هو الجوهرية ، من جهة أن جوهر الماهية ، الذي هو الفصل ، هو جوهرها ، الذي هو الجنس المتميز ، بالفصل عما يشاركه في الجوهرية والتغاير بينهما اعتباري (16) . وإذا كان نفس الجنس الذي تميز ، فلا يحتاج الى التميز أيضا . فصح لو كان غيره ذاتا ووجودا ، لاحتاج مثلا الجوهر ، الذي هو الحساس أو الناطق ، هو بعينه الجوهر ، الذي هو الجسم ، أو الجوهر ، الذي هو الحيوان . لكنه باعتبار (17) حصول الحس ، أو الناطقية ، صار حساسا (18) أو ناطقا (19) . انتهى .

أقول : وحاصل الجواب الاول ، منع كون الفصول أجناسها جواهر . « وتسليم التسلسل (20) ، بناء على أن منعه في الجواهر المركبة ، لا مطلقا . خصوصا ان كان اعتباريا جدلا » .

والثاني : بالعكس . قلت : وفيه أنهم صرحوا بأن الفصل ، لا بد وأن ينتهي الى فصل بسيط ، كما في العلامة السنوسى ، وغيره . فهذا صريح في التعدد . وابطال لقوله . لان الفصول ، انما تكون للانواع لا للفصول . ويمكن أن ما هنا طريقة . وان صرح بأن الناطق جوهر ، ذو نطق . ويمكن أنه رسم . وأن قوله شيء ذو نطق ، مقتضاه أن الشيء جنس . مع أنه تقدم ، أنه عرض عام . ويمكن أن يكون رسماً ومثالا . وقد فهم من المقام : أنه لا يلزم من كون الشيء من مقولة ، أن يكون جنس له . فليتأمل .

والبحر ، رد منها : أن الامكان والوجود والوحدة والنقطة ، أمور زائدة ، على المقولات المتقدمة . فلا يكون الجنس محصورا في المقولات العشرة (21) وجوابه : أن الاولين (22) ، ليسا بأجناس عالية ، لاندرجهما تحت مطلق النسب . وأما الاخيران فعلى أنهما كيف ، فظاهر . وعلى أنهما عديميان ، لا يكونان من المقولات . وعلى أنهما نوع بسيط ، فكذلك (23) . ويعرفان بالرسم . كما صرحوا به . فلا تنافى بين البساطة والتعريف . وحينئذ ، فيقال : لنا شيء موجود حادث ، لا يمكن تحديده .

ومنها : أن جعلهم الجوهر ، مقولا (24) بالمواطية ، ينافيه التصريح في الحكمة : بأنه مقول بالتشكيك ، على الجواهر الجسمانية ، والمجردات (25) عندهم . وهو بها أولى . وجوابه : أن المتواطى (26) ، بالنسبة الى الاول ، لا ينافى التشكيك ، بالنسبة اليه ، والى الثانى . وليحقق المقام ، فانه من مزال الاقدام . اللهم ضراعة اليك ، بزوين أنبيائك ، عليه أفضل الصلاة والسلام وعليهم . والاولى أن تردنى برداء سترك (27) الجميل . وأن تكنى اليك . وأن تفرج ، يا نعم الحسيب ويا نعم الوكيل .

وأما الفوائد :

فمنها : أن الفصل ، نسبة الى الجنس ، بالتقسيم والى النوع ، بالتقوية كما لا يخفى . والى الحصاة ، قيل عند الشيخ (28) : بالعلنية . فهو علة فاعلية

لوجود الحصة . لانه لو لم يكن أحدهما (29) علة للاخر ، لاستغنى كل منهما عن الاخر . فلا يتحقق التلازم بينهما ، وهو لا يصح وإذا كان كذلك ، فلا يصح جعل (30) الجنس الحصة ، علة للفصل . والا ، لكان الجنس ، مستلزما للفصل ، من جهة ، أن الحصة على جعلها (31) علة : تكون سابقة . ولاتحق لهما ، الا في طبيعة الجنس . فيكون الجنس علة أيضا (32) ، مستلزما للفصل . ورد بأن الفصل عنده (33) ، علة فاعلية ، تكون ناقصة فلا استلزام (34) لتوقفه (34) على المادية وغيرها . وذهب الامام (35) الى أن الفصل ، ليس علة للجنس ، يعنى الحصة (36) . وسد الخلاف (37) أن فصل النوع ، لا يكون جنسا له ، على الاول ، لما يلزم عليه : من كون المعلول علة ، وبالعكس . ومن تقدم الشيء (38) على ما تقدم عليه . ويكون على الثانى . ومن ثم : زعم قوم : أن الناطق ، بالنسبة الى الحيوان ، فصل الانسان . والحيوان ، جنس . وبالنسبة للملك ، بالعكس . وأن الفصل الواحد ، لا يقارن جنسين ، في نوعين . والا ، لزم تخلف المعلول عن علته ، ضرورة (39) ، عدم حصة كل نوع ، في النوع الاخر ، مع تحقق الفصل ، الذى هو علتها ، في كل من النوعين ، بخلافها في نوع واحد . كالناطق مقارن للحيوان ، والجسم ، والجوهر في الانسان . وهذا ، على الاول . وأما الامام ، فذهب الى ما ذكر ، من الحكم والتفصيل أيضا . لكنه عكس : بأن الحكم ، لكونه تمام المتميز ، لا يكون الا واحدا . هذا ويرد على الاول : أن التخلف والتوارد ، انما يمتنعان في العلة التامة ، لا الناقصة . وما تقدم عن الشيخ ، من قبيل الثانى ، لا الاول . كما تقدم .

ومنها : أن الحد لا بد من تركيبه من الجنس والفصل — عند الشيخ — كما في الاشارات ، فذهب أكثر شارحيه الى الانكار . ونقضوه بالاجزاء غير المحمولة (40) ، كأجزاء العدد والبيت (41) . فانه يتم المحدود بذكرها . مع أن شيئا منها ليس مما ذكر . قال نصير الدين العلوسى ، مراد الشيخ ، ذكر

بعض الحدود ، لا كلها . والحق ، ما ذكره الشيخ ، بناء على أن ما ذكره ، من أن المركب الحقيقي ، لا بد من اندراجه تحت مقولة من المقولات العشر ، كما هو مذهب الاقدمية ، وكثير من المتأخرين . وحينئذ كل حد تام ، له جنس وفصل ، وجدت له أجزاء محمولة ، أم لا . فالعدد مثلا ، حده كم مركب من الآحاد . والبيت ، جسم مركب (42) من السقف والجدر في أصله . ان الحاد التام ، هل لا بد من تركيبه من الجنس والفصل ؟ أو تارة وتارة ؟ خلاف مبني على الخلاف ، في أنه : لا بد من اندراجه تحت مقولة . وفي صحة التعريف بالاجزاء . المحمولة (43) .

أقول : ومما يبنى على هذا ، صحة القول : بأن النطق ، فصل ، ان قلنا بالصحة . وبطلانه (44) ، أن يقال الناطق فصل . مثلا ، اذ قلنا بعد مها (45) ، فاحفظ .

ومنها : هل اختلاف المعروضات بالماهية ، يوجب اختلاف العوارض بالماهية أو لا ؟ خلاف عند الحكماء . بعض : نعم . وبعض : لا فالجنس العالى المنطقي ، الذى هو مفهوم المقول ، على كثيرين ، عارض للمقولات العشر ، كل يطلق عليه : الجنس العالى . وهو معروضات مختلفة بالماهية : فان قلنا بالاول ، كان مفهوم الجنس العالى العارض لمقولة الجوهر للجنس العالى . أعنى : العارض ، يكون جنسا مقولا ، على مختلفين بالماهية ، أعنى : الانواع العالوية العارضة لكل مقولة . وان قلنا بالثانى ، كان هذا الجنس العالى العارض للجوهر ، مثل العارض (46) للكلم . والعارض للكيف . وهلم جرا . وتكون متفقة بالحقيقة ، فيكون نوعا لها . وأيضا : حد أن الجوهر « مثلا » جنس طبيعى ، معروض لمفهوم المقول ، على كثيرين ، الذى هو الجنس المنطقي . وهذا العارض ، جنس له ، من حيث أنه عارض . وهل مطلق الجنس ، جنس طبيعى لهذا الجنس مثلا . أو نوع فيه ، ما عرفت ؟ وكونه جنسا أو نوعا ، من حيث مقولته على الاجناس العارضة ،

لا ينفى أنه جنس منطقي ، بلا خلاف ، من حيث أنه عارض للمقولات ، التي هي جنوس طبيعية . ولا يقال : اذا كان الجوهر مندرجا تحت الجنس العالي ، كيف يكون عاليا ؟ لان كونه عاليا على الجنوس الطبيعية ، لا ينفى أن فوقه جنس منطقي . فافهم . وينتقل أيضا (47) الى المقول على كثيرين ، الى المقول على الشيء ، الى المضاف . فالمضاف (48) ، جنس الاجناس لهذه الاربعة . ويجرى جميع ما ذكر ، في الجنس السافل والوسط والبسيط . وفي غير الجنس ، من سائر الكليات ؟ ومنه يعلم : أن الكليات الخمس ، من مقولة المضاف . وحينئذ يقال : اذا كان الجنس من مقولة المضاف ، كان أخص . والمضاف أعم . كيف ؟ وهو مندرج تحت مطلق الجنس ، وأخص منه ؟ هذا متناقض . وجوابه : أن يكون المضاف ، لا بشرط شيء أعم من الجنس ، لا ينفى أنه : بشرط كونه مطلقا مضافا . أقول : وكان العموم وجهي . وجهت وجهي اليك ، يامن أبدع الموجودات خلقا ، أن أكون من الناطقين بالتوحيد لجناحك الاقدس حقا . وبالاقرار بالرسالة لزين أنبيائك . وخاتمهم (صلى الله عليه وسلم) وكرم صدقا .

- 1 — أي الجنس العالي .
2 — أي بما .
3 — قوله : فتكون جنسا : اشار الى قياس من الشكل الاول . وتقريره ان تقول : النسبة ، قدر مشترك ، بين أمور سبعة . يقال في جواب السؤال عنها بما . وكل ما كان كذلك ، فهو جنس . يستنتج : أن النسبة جنس . « تقرير شيخنا فتح الله » .
4 — قوله : وها هنا ترديد ، وحاصله اننا لو قلنا ان النسبة جنس ، مقول على النسب السبع ، يلزم أن تكون كل نسبة منها مندرجة تحتها .
5 — قوله : من جنس وفصل ، ضرورة اندراج كل نوع مشتمل على جنس وفصل في جنس وذلك باطل ؛ لان كل مركب لكل جزء منه ، نسبة الى الآخر ، وتلك النسبة ، ان كانت مركبة كذلك ، كانت بين اجزائها نسبة أخرى . . وهكذا فان انتهت الى نسبة بسيطة ، لزم ان تكون تلك النسبة البسيطة داخلة ، تحت مطلق نسبة المشتمل على المركبة . وغير داخلة تحت الجنس ، لكونها بسيطة . وحينئذ ، فلا تكون النسبة جنسا للنسب السبع . وان لم تنته الى نسبة بسيطة ، لزم ان يكون المركب مركبا ، من اجزاء غير متناهية .
6 — أي الاقوال .
7 — قوله : فمعناها ، وهذا الامر ، وارد على القول الاخير ، الذي قاله اريسطو ونحوه . « تقرير شيخنا فتح الله » .
8 — وارد على الاقوال الاربعة « تقرير شيخنا فتح الله » .
9 — قوله : ومنها جعلهم وارد على القول الاول من الاربعة « تقرير شيخنا فتح الله » .
10 — قوله : ردوا جنسية الوجود ، وارد على الاقوال الاربعة « تقرير شيخنا فتح الله » .

- وتقرير الاعتراض : انهم قاسوا الجوهر على الموجود ، في ان كلا منهما ، مقبول بالتشكيك ، الذي من اسبابه التقدم والتأخر . وحينئذ ، فلا يكون جنسا عاليا « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 11 — قوله : لكون ما ذكر : علة مقدمة على معلولها . وهو قوله : من قبيل المشكك « تقرير » .
- 12 — قوله : وكذا يقال ، جواب عن قوله : بل في كل كلي الشامل للجوهر وغيره ، بخلاف الجواب الاول الذي ذكره بقوله : وجوابه .. الخ . فانه خاص بالجوهر « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 13 — قوله : فتكون اي الجواهر « تقرير شيخنا » .
- 14 — قوله منفصلا عن المركب : اي عن الانواع المركبة من غير فصل ذاتي « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 15 — قوله : اقطاعي ، اي لا قطعي . « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 16 — قوله : اعتباري ، اي هذا الجوهر الذي اندرج في الماهية من حيث شموله لسائر الجواهر . وعدم تقييده بما اندرج فيه ، يسمى جنسا عاليا ، ومن حيث تقييده بما اندرج فيه يسمى فضلا « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 17 — قوله : لكنه باعتبار ... اي ما ذكر من الجسم والحيوان .
- 18 — قوله : صار حساسا راجع للجسم .
- 19 — وقوله : او ناطقا ، راجع للحيوان . فهو لف ونشر مرتب « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 20 — قوله : وتسليم التسلسل ، الاولى حذف هذه العبارة من قوله : « وتسليم ، الى جدلا » وذلك لانه لا يخاو اما ان يرجع قوله مطلقا الى المركبة وعليه فيقبل منع التسلسل في الجوهر المركبة والبسيطة ، وليس كذلك بل التسلسل موجود قطعا في المركبة ، واما ان يرجع الى المنع وعليه بتقيد . وحينئذ ، منع التسلسل ، اذا لم نقل بالمنع . وهو واضح البطلان « تقرير شيخنا فتح الله » .
- 21 — اي التي هي اجناس عالية . وانما قدرنا ذلك ، ليلاتي السؤال قوله : فظاهر ، اي دخولهما في المقولات .
- 22 — قوله ، وجوابه .. الخ . اي فالمحصور ، انما هو الاجناس العالية « تقرير فتح الله » .
- 23 — قوله : فكذلك ، اي لا يكونان من المقولات « تقرير فتح الله » .
- 24 — قوله : مقولا : اي محمولا على افراده بالمواطاة . وحمل المواطاة هو حمل هو هو باختلاف الاشتقاق فانه حمل ذو هو « تقرير فتح الله » .
- 25 — قوله : والمجردات ، وهي الجواهر المجردة عن المادة والصورة كالمقول العشرة « تقرير فتح الله » .
- 26 — قوله : وجوابه ان المتواطى ، فهو متواطى ومشكك باعتبارين مختلفين فباعتبار انهما جواهر جسمانية ، متواطية ، وباعتبار انهما مجردة ، مشككة « تقرير فتح الله » .
- 27 — قوله : ستر ، بكسر السين بمعنى (الساتر) . ويفتحها ، مصدر (ستر) « تقرير فتح الله » .
- 28 — قوله : عند الشيخ ، اي ابن سينا ، فانه متى ذكر الشيخ في كتب الحكمة واطلق يكون المراد منه ابن سينا « تقرير فتح الله » .
- 29 — قوله : احدهما ، اي الفصل والحصاة . « تقرير فتح الله » .
- 30 — قوله : الحصاة ، يصح ان تكون بالجر بدلا من الجنس ، ويصح ان تكون بالنصب مفعولا لفعل محذوف أي أعني به الحصاة « تقرير فتح الله » .
- 31 — قوله : جعلها علة ، اي على جعل الحصاة علة للفصل ، سابقة عليه « تقرير فتح الله » .
- 32 — قوله : فيكون الجنس ، اي وهو باطل ضرورة وجود جنس بدون فصل « تقرير »
- 33 — اي الشيخ ابن سينا .
- 34 — قوله : فلا استلزام ، اي بين وجود الجنس والفصل « تقرير » .
- 35 — اي السرازي .

- 36 — قوله : يعني الحصة ، اي على فرض جعلها جنسا والا فالحصة اسم للافراد « تقرير فتح الله » .
- 37 — قوله : وسد الخلاف ، اي والذي يترتب عليه الخلاف ، وتظهر ثمرته فيه ، ان فصل النوع كناطق مثلا ، بالنسبة للانسان ، لا يصح ان يكون جنسا لجنسه ، الذي هو حيوان ، لما يلزم عليه من كون المعلول كناطق مثلا ، في حال جعله جنسا ، وبالعكس ، ضرورة كون الجنس علة في فصله ، ومن تقدم الشيء كناطق مثلا ، في حال جعله جنسا لحيوان ، على ما تقدم عليه ، الذي هو حيوان ، في حال جعله فصلا له .. وكلاهما باطل على الاول ، بخلافه على الثاني . واذا تأملت ذلك ، علمت ان في كلام الشيخ تقدير مضاف ، في قوله : لا يكون جنسا له اي لجنسه . كما يظهر من آخر كلامه .. أو اراد بالنوع الجنس .
- 38 — قوله : ومن تقدم الشيء ، معطوف على قوله : من كون المعلول وهو كلام الشيخ .
- 39 — قوله : ضرورة عدم حصة ، اي ضرورة عدم تحقق كل نوع في النوع الآخر فان المراد بالحصة الافراد « تقرير » .
- 40 — قوله : غير المحمولة ، اي غير التي يصح عملها ، اي الاخبار عن المحدود .
- 41 — وقوله : كأجزاء العدد ، بأن تقول : العشرة مثلا مركبة من ستة واربعة او من خمسة وخمسة . ولا يصح حمل بعضها بأن تقول : العشرة ستة مثلا . وقوله : والبيت ، بأن تقول : البيت ما تركب من اشياء مخصوصة وهكذا « تقرير فتح الله » .
- 42 — قوله : والبيت جسم مركب ، انما اعتبر بجسم في تعريفه ، لكونه جنسا قريبا . والا فكان الاولى ان يبدله بجوهر لانه مقولة . « تقرير فتح الله » .
- 43 — قوله : الاجزاء المحمولة : الصواب ان يقول : غير المحمولة : لانها محل الخلاف كما يدل عليه أول كلامه « تقرير فتح الله » .
- 44 — قوله : وبطلانه ، الضمير فيه عائد على القول بأن النطق فصل . وقونه : وان يقال ، معطوف على : (وبطلانه) .
- 45 — وقوله : وان قلنا بعدمها ، راجع لـ (وبطلانه) ، وان يقال ، « تقرير فتح الله » .
- 46 — قوله : مثل الاولى ، حذف مثل ، لانه هو لا غير « تقرير فتح الله » .
- 47 — قوله : وينتقل ، أي الجوهر ، « تقرير » .
- قوله : فالمضاف ، تفريق على الانتقالات الثلاثة « تقرير فتح الله » .

المقصد الثاني في العقول

اعلم : أن العقل ، قيل : جنس ، تختلف أصنافه بالخواص . فعلى الاول ، يكون جنسا منفردا ، لكونه ليس فوقه جنس . وتحت أنواع حقيقية . وهو العقول المفارقة العشرة ، بناء على رأى الفلاسفة في اثباتها ، واثبات الجواهر المجردات . أعنى : عن الجواهر الجسمية . وأن الجواهر ليس جنسا لما تحته ، لانه حينئذ ، مقول بالتشكيك على المجردات وغيرها . وشرط الجنس ، التواطى ، كما مر . وذلك أنهم يثبتون للعالم قسما ثالثا . غير جوهر ولا عرض ، سموه : بالجواهر الروحانية ، وبالمجردات . وجعلوا من ذلك : النفوس (2) والارواح والعقول . وحكى : أن الغزالي وبعض الصوفية ، ساعدوهم في النفوس البشرية . وقد قيل به في الملائكة أيضا . وأنها لا تتشكل ، ولا تعمر فراغا . والصحيح ، خلافه . وأنها تشكل وتعمر فراغا كالجن . وانظر الفرق بين التشكيلين ، في شرح الاربعين النووي للشبرخيتي .

نادرة

روى شيخ أشياخنا ، العلامة يحيى ، عن سعيد الجزائرى ، أنه قتل شعبانا ، فاذا هو جنى . فاخطفه جنى آخر قريبه ، وألقاه في أودية الجن . فدخل بعد مدة ، أعنى في محل ، فوجد شيخا كبير السن جدا وكأنه قاضى الجن سموه شهورش . فقص عليه الحال ، فقال له : اذا أقبل سلطان الجن ، فقف واطلب الشرع . فلما أقبل اليه الانسى ، وشكا من الجنى ، فأحضره السلطان ، وسأله عن موجب خطفه الانسى ؟ فقال : قتل أخى . فقال الانسى : انما قتلت شعبانا . فدعا السلطان بالشيخ الاول ، واستفتاه فيما

يلزم الانسى ، فقال — بعد أن رفع حاجبيه — الكبيرة رويت عن سعيد المقبرى ، عن ابن جلال ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصور على غير شكله ، قدمه هدر . وهذا سند غريب من وجهين (3) . تأملهما . فأمر السلطان برد الشيخ الانسى الى بلده بالمغرب . فوجد زوجته مهياة بالدخول ، فمانع وأخذها . وافعل ما مر للفلاسفة : أنهم لما بنوا — أبعدهم الله — على قاعدتهم الفاسدة ، من أن الصانع تعالى — عن قولهم — موجب (4) لا مختار ، ولم يصفوه تعالى — عن قولهم — بشىء من الصفات . وردوا جميع ما يوصف به الى سلب واطافة ، لكونه موجب بالذات . وتبارك عن مقالتهم ، لانه لا يصدر عنه مباشرة ، الا واحدا ، وسموه عقلا ، أى جوهر روحانيا ، مجردا عن المادة ولو احقها . ثم هذا العقل ، مثلا آخر ، باعتبار كونه عقلا ونفسا ، باعتبار امكانه فى نفسه ، وصورة له باعتبار وجوبه . ثم العقل الثانى كذلك ، الى العقل العاشر ، المسمى بالفياض ، وهو العقل المنسوب الى فلك القمر . فتلك عشرة عقول ، وتسع نفوس ، وتسعة أفلاك . ثم حدثت العناصر ، أعنى : الماء والنار والهواء والتراب ، المختصة بالحيوان والنبات والمعادن . واختلطت كما فى العود الاخضر ، فى الماء والنار والدخان والتراب ، كما تظهر ان حرق . وتهيأت لقبول الصور المختلفة فى عالم الكون والفساد ، الى آخر ما فى شرح الكبرى . وغيرها . ويفيض العقل على كل قابل ، ما يستحقه ، افاضة واحدة ، من حيث هى . والاختلاف واقع بحسب القبول ، هذا ، ضلال مبين — لعنهم الله — وها هنا أمور ، منها :

أن العناصر ، ما ذكر فيها ، هو المشهود . وقيل : خمسة ، بزيادة البخار . وهو ما يرتفع من الماء كالدخان .

ومنها : أن كون كل منها أصلا ، هو الاصح ، لاختلاف حقائقها . وقيل : أصلها النار ، لشدها بساطة . وتحصل البواقي منها ، بالتكاثف . فهى نار

متكاثفة ، على أوجه متفاوتة . وقيل : الهواء لرطوبته ومطار عنه ، ومنه ،
بالحرارة المطلقة ، بالتكاثف ، تحصل النار . وبالبرودة المكثفة ، يحصل
الباقيان . وقيل : الماء لقبوله التخلخل بالحرارة .

ومنها : النار والهواء والتكاثف ، بالبرودة .

ومنها : الارض لشدها كثافة . ويحصل الباقي ، بالتلطف المختلف .
وقيل : البخار ، لتوسطه كثافة ولطافة . والتفرع ظاهر .

ومنها : أن منها خفيف ، وهو النار والهواء . وما عداه ثقيل . ووجه ذلك ،
أن ما تحت فلك القمر ، مثاله . وهو الخفيف المطلق أولاً ، وهو الخفيف
بالنسبة للارض . والماء ، الثاني . وأما نحو المركز كذلك ، لمن ألقى سمعه .

ومنها : أن معنى الكون والفساد ، أن يخلع كل عنصر منها ، صورة
عنصره الفساد ، ويلبس صورة عنصر آخر ، وهو الكون ، كالمح ماء .
والنار ترابا ، وهواء . وحينئذ ، فالانقلابات — على المشهور — اثنتا عشرة
وعلى مقابلة ، عشرون ، فانهم جميعها ، من اللقطة . وشرحها بالتصريف
والاختصار .

- 1 — قوله : في العقول ، جمع عقل وهو عندهم جوهر مجرد عن المادة والصورة .
وحاصلة العقول عندهم (يعني الفلاسفة) عشرة .
العقل الاول : نشأ عن ذات الله بطريق العلة . قائم بنفسه لا فلك له . ونشأ عنه
الفلك الثاني ، وهو المسمى العرش ، عند اهل السنة ، وعقله المدبر له . ونشأ عن
الثاني ، الفلك الثالث ، وهو المسمى الكرسي ، عند اهل السنة ، وعقله المدبر
له كذلك . ونشأ عن الثالث ، الفلك الرابع ، وهو السماء السابعة ، وعقله المدبر
له . وهكذا الى سماء الدنيا ، التي هي الفلك العاشر ، وعقله المدبر له ،
ونشأ عنه العناصر الاربعة ، وهي : الماء والتراب ، والنار ، والهواء ، فامتزجت
وتولدت عنها الحيوانات والمعادن والنباتات .
- 2 — قوله : وجملوا من ذلك ، النفوس . اي فالنفس والعقل والروح — عندهم — :
متحدة ذاتا ، وهي الجوهر المجرد عن المادة والصورة . مختلفة اعتبارا . فمن حيث
تعلقها بتدبير الجسم ، فنفس . ومن حيث تعلقها بالقوام والحياة ، فروح . ومن
حيث تعلقها بالمدرجات ، فعقل . « تقرير فتح الله » .
- 3 — قوله : من وجهين : وهما كون راويه واحدا . وكونه جنيا عن انسي (فتح الله)
- 4 — قوله : موجب ، بصيغة اسم الفاعل ، وسموه موجبا ، لكونهم يقولون : انه علة
في العالم « تقرير فتح الله » .



قسموا الجوهر ، الى بسيط ومركب . والاول ، اما جزء المركب أو لا . والجزء ، اما حال في غيره ، وهو الصورة . أو محل . وغيره ، اما مجرد عن المادة . وعلاقتها متنوعا الى ما هو منفصل عن الجسم ، وهو العقل . والى ما ليس كذلك ، وهو النفس . فان علاقته بالجسم للتدبير . أو غير مجرد . والثاني ، اما لا نفس له ، كالجماد . أو نام ، لا حس له ، كالنبات . أو له ، كالحيوان . أو غير تام ، كالملك ، قالوا : والجوهر ، جنس الاجناس ، لا اختلاف ، الا بالعرضيات وللمتكلمين معهم مؤاخذات .

أقول : وفي اللقطة : انه ينقسم الى روحاني، وهو المجردات. وجسماني (بالكسر) وهو غير المجردة عن المادة الجسمية .

والثاني ، ينقسم الى : بسيط ، وهو ما لا ينقسم الى أجزاء مختلفة العناصر كالماء . والى مركب ، وهو الضد كالحیوان . والبسيط ، اما لكونه ذا آثار في عالم الكون والفساد ، وهو الافلاك ، وما فيها . وهو العالم العلوي (بالضم والكسر) وهي شفافة لا لون لها . واما عنصرى ، وهو العالم السفلى .

والفرق بين السموات والافلاك أيضا : أن السموات — كلها — فوق الافلاك (أى كلها) وهي تحتها ، على التحقيق ، من أن السموات ، أطرافها على جبل قاف . وتأمله . مع أن المشهور ، من أن الشمس ، في السماء الرابعة . والقمر ، في سماء الدنيا . وأن الافلاك ، أجسام لطيفة . والسموات ، أجسام كثيفة . وأن الافلاك تسعة . والسموات سبعة . وأن الافلاك الكواكب ، والسموات موضع الملائكة . وأن الافلاك دائرة متحركة ، والسموات ثابتة .

تمتازان

الاولى : الكواكب على قسمين : سائرة ، وهى سبع : زحل وعطارد والمريخ والمشتري والزهرة والشمس والقمر. والنظر تفاوتهما ، فى الحركة فى المبطولات . وممن ذكره : العلامة اليوسى فى حواشى الكبرى . ولكل واحد منهما فلك مختص به ، من الافلاك السبع . وثوابت ، بمعنى انها لا سرعة لها . والا ، فهى تتحرك من المغرب الى المشرق ، حركة بطيئة جدا ، تقطع فى كل اربع وسبعين سنة وشهر وسبعة وعشرين يوما ، درجة . وهذه الثوابت ، لا يعلمها الا الله - تعالى - وغاية ما وصل اليه اهل الميقات ، ألف واثنان وعشرون نجما ، عليها أعمال اهل الميقات ، من الماضى والباقي ، ونحو ذلك . وأما السيارة ، أى غير الشمس والقمر ، فلا تنضب . لكونها تارة ترجع القهقرى ، وتارة تسير معتدلة ، وتارة تخنس (1) فى غروبها . ولأجل ذلك ، لا يصلح أخذ عمل منها . واليها الاشارة بقوله - تعالى - : فلا أقسم بالخنس .. الآية . وجميع الثوابت فى ذلك ، واحد . وهو الثامن فوق السبعة . وأما التاسع ، فلا نجم فيه ، وهو أعظمها . وله فى كل يوم دورة ، من المشرق الى المغرب ، ويدور بدورانه كل ما يحويه . من فلك وكوكب .

الثانية :

اختلف المتقدمون فى حركة الكوكب . فقيل : ان الجرم الفلكى ، ساكن . والحركة للكوكب ، خارقة له .

وقيل : ان الفلك ، متحرك . والكوكب كذلك ، على خلاف حركته .

وقيل : المتحرك ، انما هو الفلك الثالث ، عطارد . والزهرة . والقمر ،
أصفر من الشمس . والثلاثة الاخر ، أعظم من الشمس . والشمس ، أعظم
من الارض بأضعاف (2) . والقمر ، أصفر منها ، بدليل الخسوف . وأصفر
كوكب من الثوابت ، أعظم من الارض . وجميع الكواكب ، نوره ذاتي ، الا
القمر .

وكون النجوم في سماء الدنيا ، أو في غيرها وموضعها ، لم يرد شرعا .
جعلنا الله - تعالى - من أهل منهاج الشرع ، وختم لنا بحسب
الختام (3) . وأشهد أن لا اله الا الله ، وأن محمدا عبده ورسوله ، شهادة
عبد محتاج اليك يا الله .

(تمت بحمد الله وعونه . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم . آمين)

- 1 — قوله تخنيس ، أي تسكن في غروبها .
- 2 — قوله : بأضعاف ، قيل مئة وأربعون مرة . والقمر قيل أكبر منها بمئة وعشرين مرة « تقرير فتح الله » .
- 3 — الخاتمة - ونسأل الله حسنها - ذهب المبطلون الي أن السموات كروية (نسبة الي الكرة) محيطه بالكون كالبيضة ، ومنعوا الخرق والالتئام . فأحالوا الاسراء (الاولى أن يقول المعراج .. تقرير .. بناء على أنها ، أعني السموات ، هي الافلاك . وقيل انها غيرها . ومقتضى كلام بعض الافاضل : أن الخلاف عام . لكن لا على منع الخرق والالتئام ، المرتب عليه ما ذكر . وأنه صحيح كلام من القولين . وأن الراجع ، أن السموات ، غير الافلاك . وهو كذلك لابد الملائم .